UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

الآن 1325 NOW

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

العدالة الجندرية

محلية البحث في العنف الأُسريّ

نيسان / أبريل 2022

Canada

With support from Finland's development cooperation

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

aecid

UK Government

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

محلية البحث في العنف الأُسريّ

نيسان/أبريل 2022

تقديـــر

تعمـل منظمـة النهضـة العربيـة للديمقراطيـة والتنميـة (أرض) عـلى إجـراء سلسـلة مـن الأبحـاث ضمـن إطـار مـشروع «تعزيـز قـدرات منظـمات المجتمـع المـدني التـي تقودهـا النسـاء في المنـاصرة القائمـة عـلى الأدلـة ضمـن الأجنـدة الوطنيـة للمـرأة والأمـن والسـلام»، والـذي يُنفـذ بدعـم مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وبتمويـل سـخي مـن حكومـات كنـدا، وقـبرص، وفنلنـدا، والنرويـج، وإسـبانيا والمملكـة المتحـدة. وتتوجـه منظمـة النهضـة (أرض) بالشـكر مـن شركائهـا مـن منظـمات المجتمـع المـدني والأفـراد الذيـن قدمـوا دعمهـم لإعـداد هـذه الدراسـة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

المنهجية	**7**
الدراسة الاستقصائية	8
نقاشات مجموعات التركيز ومقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين	8
محددات البحث	8
نظرة عامة على العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن	**9**
تأثير جائحة كورونا على العنف القائم على النوع الاجتماعي	9
الإطار الوطني الأردني لحماية الأسرة من العنف الأسري	9
أنواع العنف الأسري في الأردن ومدى تكراره	10
رعاية المرأة التي تواجه العنف الجندري ودعمها	11
استكشاف تصورات المجتمع حول العنف الأُسري	**13**
قلة الوعي بما يُمثل عنفاً أسرياً	13
الإبلاغ عن حالات العنف الأسري من منظور المجتمع	**21**
عدم الإفصاح- هو العرف السائد في حالات العنف الأسري	22
الاستنتاج والتوصيات	**24**
المراجع	**26**
ملحق: تعريفات وتصنيفات العنف الأسري	**28**

الملخص التنفيذي

تفاقم العنف الأُسريّ في الأردن خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أفادت المنظمات المتخصصة في تقديم الخدمات للناجيات من حالات العنف الجندري عن زيادة في انتشارها ومحدودية الوصول إلى الخدمات نظراً للقيود المفروضة على الحركة والتدابير التي فرضتها الجائحة، ما أدى إلى الحاجة إلى تطوير قدرات محلية من حيث الاستجابة للعنف الأُسريّ. اعتمد البحث نهجاً تصاعدياً يبدأ من القاعدة إلى القمة لفهم وجهات نظر المجتمعات المحلية حول العنف الجندري وتحديد التصورات الرئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات. وبُغية اكتساب نظرة أعمق عن تصورات المجتمع، تعاونت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) مع عدة منظمات مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، والذي تأسس في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن التحالف الوطني (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها.

وقد عُقدت دورات تدريبية شملت 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف) سعياً لإطلاق هذا البحث، وتكوين فهم مشترك حول العنف الجندري وطرق التصدي له. وقد اتبعت منهجية البحث نهجاً شمولياً يتضمن إجراء مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية، علماً بأن منظمات المجتمع المدني قد أجرت 350 دراسة استقصائية، وثلاثين من نقاشات مجموعات التركيز، و45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين. هذا وغطت العينة أقاليم الأردن في الشمال، والجنوب والوسط. كما تتمثل الجوانب الرئيسية التي يتطرق إليها البحث فيما يلي:

1. ما وجهات نظر المجتمع حول العنف الجندري؟
2. ما العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات من منظور محلي؟
3. ما الذي يمكن فعله لتحسين آليات الدعم الحالية المقدمة للناجيات من العنف ضد المرأة؟

تتلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذه العملية بالآتي:

رفع الوعي بمقدمي الخدمات وبناء الثقة فيهم

يُثني نقص الدراية بسياسات مقدمي الخدمات وإجراءاتهم الضحايا عن تقديم الشكاوى، فقد تكون الأُسر على دراية بوجود إدارة حماية الأسرة، غير أنها لا تكون على علم في الغالب بالخدمات التي تقدمها الإدارة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، أو بدورها في حماية ضحايا العنف الأُسريّ. من خلال تعاونها مع منظمات المجتمع المدني، تستطيع إدارة حماية الأسرة تعزيز الوعي بعملها وتمكين الوصول إلى خدماتها في مناطق أوسع، ما يسمح لمنظمات المجتمع المدني بإحالة الحالات إلى إدارة حماية الأسرة فضلاً عن تزويد هذه الإدارة بمواد الاتصال التي تساعدها في الوصول إلى المجتمعات المحلية.

أعرب المستجيبون عن مفاهيم خاطئة وبعض التصورات السلبية لديهم فيما يتعلق بإدارة حماية الأسرة، فهم يعتقدون بأن الإدارة لا تحترم سرية الحالات كما لا توفر الحماية المناسبة لضحايا العنف. كما أظهرت الردود أن الصور النمطية والمفاهيم الثقافية الخاطئة، المشتركة بين جميع الجهات المعنية، بمن فيها مقدمو الخدمات والعائلات، وأولئك الذين يقدمون الدعم الوثيق للضحايا، تحدّ من محاولات الضحايا في السعي إلى الحصول على خدمات إدارة حماية الأسرة.

يتعيّن على مقدمي الخدمات، ولاسيما إدارة حماية الأسرة، بناء الثقة بخدماتهم والتعريف بإجراءاتهم والمبادئ التي يعتمدونها على نطاق أوسع، وينبغي أن يتمكن ضحايا العنف الأُسريّ من تقديم الشكاوى بأمان وفي أجواء تسودها الثقة. كما ينبغي على إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات التعريف بآلية عملهم، بما في ذلك عملية تقديم الشكاوى، ويجب على موظفيهم الالتزام بها لخلق بيئة آمنة. إذا ما تم بناء الثقة وضمان الحفاظ على السرية، فإن ذلك سيشجع النساء على الحديث عن قضاياهن مع ثقة المزيد من الضحايا بجودة الخدمات التي قد يسعين إلى الحصول عليها. أشار المستجيبون أيضاً إلى الخوف من التعرض للانتقام باعتباره عائقاً أمام الإبلاغ عن العنف الأُسريّ، وهو ما يُحتّم على إدارة حماية الأسرة، بوجه خاص، تحسين خدمات الحماية التي تقدمها، وضمان السرية وتحسين التدريب المقدم لموظفيها من العاملين داخل عمان وخارجها.

فهم احتياجات ضحايا العنف الأُسري والعمل نحو التمكين الاقتصادي بوصفه إجراء لتخفيف المخاطر

أشار المستجيبون إلى أهمية وصول إدارة حماية الأسرة ومنظمات المجتمع المدني التي تساعد الناجيات من العنف الأُسري إلى فهم أفضل لاحتياجاتهن. وشملت الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها، استناداً إلى وجهات نظر السكان المحليين، تقديم دعم نفسي أمثل من خلال تعزيز قدرة إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات وذلك بتدريب الموظفين و/أو تكليف أخصائيين نفسيين بتقديم الخدمات. تكررت الإشارة كذلك إلى التمكين الاقتصادي عبر توفير فرص العمل والمساعدات النقدية، إذ يمكن لذلك أن يكون طريقة تصدٍ لهيكل علاقة القوة غير المتكافئة داخل الأُسر والذي يحدّ من عملية صنع القرار بالنسبة للمرأة. وعليه، يجب إعطاء الأولوية للتمكين الاقتصادي لمنع الأزواج وأفراد العائلة من الذكور من التحكم في دخل المرأة المادي. علاوة على ذلك، أكدت عدة مجتمعات على أهمية مساعدة الناجيات من العنف الأُسري بتقديم المشورة والدعم القانونيين لهن لاسيّما في قضايا الطلاق أو التنازل عن الحضانة.

تبيّن من الردود أن الأفراد لا يعترفون دائماً بجميع أشكال العنف، فالنظرة السائدة في هذا الخصوص تتلخص في أن ما يستدعي الاستجابة لحالات العنف وتقديم الخدمات هو العنف الجسدي فقط. علاوة على ما سبق، فقد ذُكر أيضاً أن بعض النساء قد «يُبالغن في ردة فعلهن» ويعُرضن تماسك الأسرة للخطر من خلال تقديم الشكاوى. كما أُشير إلى أن الخوف من الطلاق ووصمة العار المرتبطة به يحدّان من خيارات الضحايا.

لذا، يغدو من الضروري الاستمرار في رفع الوعي بالعنف الأُسريّ، وأنواعه، وآثاره وأسبابه الجذرية، مع التوعية ايضاً بالعدالة بين الجنسين لتحسين الاستجابة لاحتياجات الناجيات من العنف الأُسريّ، لاسيما مع استمرار التصورات المجتمعية والأُسرية في نشر الآراء المتحفظة التي تحدّ من فرص الناجيات من حيث الفرار من دائرة العنف المفرغة التي تحيط بهن.

بناء شبكة لتمكين النساء من مكافحة العنف الجندري

ما تزال النظرة إلى العنف الأُسريّ متمحورة في كونه قضية حساسة للغاية في المجتمع الأردني، إذ تحجم النساء عن الإبلاغ عنه بسبب عدة عوامل كالأعراف الاجتماعية، والخوف من التعرض للانتقام، والحفاظ على التماسك الأُسري والتحديات الاقتصادية. وأشار المستجيبون إلى لجوء الناجيات إلى أفراد من عائلاتهن طلباً للمساعدة والدعم وذلك رغبة منهنّ في الحفاظ على السرية وعدم تعريض تماسك أُسرهن للخطر.

من شأن تأسيس شبكة لتمكين النساء من مكافحة العنف الجندري خلق بيئة آمنة ومريحة تتمكن فيها النساء من مناقشة العنف الذي يتعرضن له ومساندة بعضهنّ بعضاً. وعلاوة على ذلك، يمكن للشبكة أن تعمل بمثابة منصة للنساء لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالعنف الأُسريّ، وطرق مكافحته وتقليص مخاطر حصوله في بيئة موثوقة وآمنة.

ولا بدّ من تأسيس هذه الشبكات على المستوى المحلي وإطلاق حوار حول الدعم، والوصول إلى الخدمات، والوقاية من المخاطر والتخفيف منها بناءً على واقع الناجيات المحليات، إذ بإمكان مثل هذه الشبكات التواصل مع المنظمات الوطنية والتحالف الوطني (جوناف) أيضاً وذلك ضمن بُنية مثالية من شأنها المساعدة في التوعية بحقوق المرأة، والدعوة إلى العدالة بين الجنسين، وإنفاذ القوانين وتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل معالجة أسباب العنف الأُسري الجذرية، وتحسين الوصول إلى الخدمات من خلال حماية حقوق المرأة، بما في ذلك حقوق الأمهات اللاتي غالباً ما يتحمّلن وقوع العنف الأُسريّ عليهن خشية خسارة حضانة أطفالهن.

مقدمة

يشكل العنف الأُسريّ إحدى القضايا البارزة في الأردن منذ وقت طويل قبل انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)؛ فهو من أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشاراً. وبما أن العنف الأُسريّ يعمّ جميع المجتمعات والأقاليم، فهو شأن عالمي. لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حالات العنف الأُسريّ في الأردن بما نسبته 33 في المئة، كما ازداد العنف الجندري نتيجة للإغلاقات وأوامر حظر التجول الصارمة التي فرضتها الحكومة. كان للجائحة أثرٌ بالغ على صحة الأسر المعيشية الاقتصادية في أرجاء الأردن، إذ تأثرت مصادر دخل العديد من العائلات.

يُعرّف العنف الأُسريّ وفقاً للإطار الوطني الأردني لحماية الأسرة من العنف على أنه «أي فعل أو امتناع عن القيام بفعل يقع من أحد أفراد الأسرة على أي فرد آخر داخل الأسرة نفسها يؤدي إلى وقوع ضرر مادي أو معنوي.» (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2016) أما المادة 1 من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة فيعرّف العنف ضد المرأة على أنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.» (الأمم المتحدة، 1993)

تُنتهك حقوق المرأة بتعرضها للعنف الأسري، الذي يرتكبه العشير/الشريك الحميم في المقام الأول. (منظمة الصحة العالمية، 2021) وتعتبر أوجه عدم المساواة بين الجنسين سبباً رئيسياً في هذه المشكلة العالمية على صعيد الصحة العامة والصحة السريرية. (المرجع ذاته) وتُقدّر منظمة الصحة العالمية تعرّض قرابة ثلث (27%) النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً المرتبطات بعلاقة لشكل معينّ من أشكال العنف الجسدي و/أو الجنسي على أيدي عشرائهن/شركائهن الحميمين. (المصدر ذاته)

تجري معظم الأبحاث في الأردن حول العنف الأسري عبر نهج تنازلي ينطلق من القمة إلى القاعدة، مع تولي جهات فاعلة دولية أو وطنية (على المستوى الحكومي عموماً) زمام القيادة في إجراء البحث. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم تجاهل وجهات نظر المجتمعات المحلية أو إغفالها، ما يستدعي ضرورة تبني نهج تصاعدي من القاعدة إلى القمة يأخذ في عين الاعتبار آراء السكان المحليين حيال العنف الأسري. يتيح هذا النهج فهم وجهات نظر المجتمعات المحلية حول العنف الجندري وتحديد القضايا الرئيسية المشتركة بين هذه المجتمعات. ويطرح هذا النهج عدداً من الأسئلة المُلحة وهي:

1. ما تصورات المجتمع حول العنف الجندري؟
2. ما العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات من منظور محلي؟
3. ما الذي يمكن فعله لتحسين آليات الدعم الحالية المقدمة للناجيات من العنف ضد المرأة؟

وبُغية تحقيق نهج من القاعدة إلى القمة، عملت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني في التحالف الوطني (جوناف) من العاملة مباشرة مع النساء. تأسس التحالف الوطني (جوناف) في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني، ومنظمات مجتمعية، وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة. ويعمل التحالف الوطني (جوناف) جنباً إلى جنب مع المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار على المستويين المحلي والوطني لتنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها. ويرتكز عمل التحالف الوطني (جوناف) على أربعة محاور رئيسية تتمثل في: محلية العمل الإنساني، واللامركزية، والاستجابة للحالات الطارئة، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن. ويتألف التحالف في الوقت الراهن من خمسين منظمة عضوة من أنحاء المملكة كافة، بما فيها أربع منظمات مجتمع مدني بصفة مراقب.

يكمن الغرض من هذا التقرير في البحث في العنف الأسري من منظور المجتمع باتباع نهج قائم على الرأي. ويتطرق هذا التقرير إلى استكشاف تصورات المجتمع المحلي ومواقفه تجاه العنف المرتكب ضد النساء والفتيات، بحيث يركز على الوعي والمواقف والاستجابات المجتمعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. بُغية الخوض في هدف التقرير، تم اعتماد نهج محلي، إذ عملت النهضة العربية (أرض) على بناء قدرات 11 منظمة مجتمع مدني من الأعضاء في التحالف الوطني (جوناف) حول أساليب جمع البيانات من خلال التدريبات/الندوات عبر الإنترنت وتقنياتها. في سبيل جمع وجهات النظر المحلية، أجرت منظمات المجتمع المدني دراسات استطلاعية، ومقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين، إضافة إلى إجراء نقاشات مجموعات التركيز مع المجتمعات التي تعمل فيها. وتمثل الغرض من التدريب في تمكين منظمات المجتمع المدني من إجراء أبحاثها الخاصة حول مواضيع تهمّ مجتمعاتها. أما الهدف من البحث فتمثل في:

1. تمكين المنظمات المجتمعية/منظمات المجتمع المدني من تحديد الأنواع المختلفة من العنف الأسري في مجتمعاتها.
2. تمكين المنظمات المجتمعية/منظمات المجتمع المدني من التوعية بعلامات العنف الأسري ضد المرأة وآثاره.
3. إتاحة الفرصة للمنظمات المجتمعية/منظمات المجتمع المدني لتطوير آليات يمتلكها المجتمع تختص بالوقاية والاستجابة وذلك بغية تحسين الدعم المقدم للناجيات من العنف المرتكب ضد النساء والفتيات.

المنهجية

يعتمد هذا التقرير منهجية شمولية، بما في ذلك إجراء مراجعة مكتبية تتضمن أحدث المعلومات والإحصاءات المستمدة من تقارير وطنية ومحلية ودولية، مثل المسوحات الوطنية، والمسح الوطني للسكان والصحة الأسرية (2017-2018) علاوة على تقارير وتقييمات محلية ودولية حول العنف ضد المرأة. واستناداً إلى المراجعة المكتبية، صُمّمت مجموعة من الأدوات البحثية لتكون متاحة لاستخدام منظمات المجتمع المدني بما يمكّنها من المساهمة ببيانات من مجتمعاتها، كما عُقد عدد من النقاشات والاختبارات داخلياً ومع منظمات المجتمع المدني المشاركة لوضع اللمسات الأخيرة على تصميم الأدوات. بمجرد جاهزية هذه الأدوات، جرت دعوة منظمات المجتمع المدني إلى حضور جلسات تدريب عبر الإنترنت (عقدت في صورة ندوات عبر الإنترنت) للتعرف على الأدوات البحثية والاطلاع على الممارسات الفضلى في هذا الصدد. تتألف المنهجية الشمولية من 350 دراسة استقصائية كمية وبيانات نوعية (ثلاثين من نقاشات مجموعات التركيز، و45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين)، من أجل رسم خارطة تمثل مدى انتشار العنف الأسري والعمل المُنجز بشأنه في الأردن والمنطقة الأوسع. وغطت العينة المختارة ثلاثة أقاليم رئيسية في البلاد (وهي الشمال، والجنوب والوسط) من المناطق الريفية والحضرية لتشمل ثمانِ محافظات: إربد والمفرق في الشمال، وعمان ومادبا والبلقاء في الوسط، والكرك والطفيلة ومعان في الجنوب. (انظر الشكل 1)

الشكل 1: التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني المشاركة

الدراسة الاستقصائية

غطت الدراسة الاستقصائية عدة مواضيع ذات صلة بالبحث وصُممت بشكل يراعي الحساسيات المتعلقة بمناقشة العنف الأسري. تناول القسم الأول من الدراسة الخصائص الديمغرافية من أجل تصنيف البيانات في عملية التحليل، في حين غطى القسم الثاني مدى وعي المجتمع بالعنف الجندري (GBV)، بما في ذلك تصور المستجيبات لمدى تكرار العنف الأسري، وردود فعل الناجيات، والاستجابات للعنف الأسري، والدوافع الرئيسية وراء هذا النوع من العنف. هذا ووثّق القسم الثالث حالات العنف الأسري إذ طُلب من المستجيبات مشاركة أي تجارب مررن بها منذ أن كنّ في الخامسة عشر من العمر والطريقة التي تعاملن بها معها، إذا ما انطبق ذلك في حالتهن طبعاً. أما القسم الرابع، فقدّم سيناريوهات متعددة قد تجد المرأة نفسها فيها وسُئلت المشاركات عن ردة فعلهن في تلك الحالة. وأخيراً، طلب القسم الأخير من المشاركات التعبير عن مستوى وعيهنّ حيال دور آليات الإبلاغ والمنظمات التي تتعامل مع العنف، بالإضافة إلى إبداء آرائهن حول التدريب الذي تكون الناجيات من العنف الجنسي والجندري (SGBV) في أمس الحاجة إليه.

كذلك، طُلب إلى كل منظمة مجتمع مدني إجراء ثلاثين دراسة استقصائية/استبيان لنساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً من المجتمعات التي تعمل فيها، بحيث تكون نصفهنّ من الأردنيات والنصف الآخر من جنسيات أخرى. وقد صُمّمت الدراسة وأُجريت باستخدام برنامج أدوات وتقنيات جمع البيانات (KoBo Toolbox)، فضلاً عن البيانات التي جمعتها منظمات المجتمع المدني ومعلومات المشاركات التي جرى تلقيها عبر الهاتف أو من خلال مقابلات جرت وجهاً لوجه. في نهاية الأمر، جمعت منظمات المجتمع المدني ما مجموعه 350 استجابة على الاستبيان.

نقاشات مجموعات التركيز ومقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين

جُهزت منظمات المجتمع المدني بالمهارات والأدوات ذات الصلة لإجراء المقابلات النوعية، كما اختيرت منظمات مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف) من تلك العاملة مع النساء لعقد نقاشات مجموعات التركيز هذه وإجراء المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين.

نقاشات مجموعات التركيز

تضمن دليل نقاشات مجموعات التركيز أسئلة حول تعريف العنف الأسري، ودوافع مثل هذا العنف، وأثره والفئات المتأثرة به، والأسباب التي تحول دون إبلاغ المرأة عن حالات العنف، وأهمية هذا الإبلاغ، وتجربة الإبلاغ أو طلب المساعدة، والتدخلات البديلة. كُلّفت منظمات المجتمع المدني بإجراء ثلاثٍ من نقاشات مجموعات التركيز (إذ جرى ما مجموعه ثلاثون من نقاشات مجموعات التركيز) بالتركيب الديمغرافي التالي:

- نساء متزوجات في الثلاثينات والأربعينات من العمر ولديهن أطفال.
- فتيات عزباوات تتراوح أعمارهن بين 15-25 عاماً.
- رجال متزوجون في الثلاثينات والأربعينات من العمر ولديهم أطفال.
- نساء من مختلف المستويات التعليمية.

مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين

طُلب إلى منظمات المجتمع المدني إجراء خمس مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين (أي ما مجموعه 45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين) من أفرادٍ من ذوي الخبرة في التعامل مع العنف الأسري، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر، موظفون من إدارة حماية الأسرة، وأخصائيون اجتماعيون، وقادة مجتمع، ومحامون، ورجال دين. وطُرحت على مقدمي المعلومات الرئيسيين هؤلاء أسئلة حول أكثر أنواع العنف الأسري انتشاراً، والتغييرات في إنفاذ القانون، والتعديلات اللازمة على النظام القانوني لتعزيز كفاءة الاستجابات للعنف الأُسري، وطرق التصدي لهذا النوع من العنف على الصعيدين المجتمعي والفردي.

محددات البحث

أثارت منظمات المجتمع المدني خلال عملية جمع البيانات تحديات عدة، أبرزها كسب ثقة المشاركات في الدراسة الاستقصائية، نظراً لأن العنف الأسري يُعد مسألة حساسة غاية في الخصوصية. على الرغم من تأكيدات جامعي البيانات على الحفاظ على سرية هويات المشاركات في البحث، ترددت الكثير من النساء في استكمال الاستبيان وربما كانت إجاباتهن محدودة في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، أفادت غالبية منظمات المجتمع المدني بوجود تفاعل نشط ونقاشات حيوية بين المشاركين؛ وعلاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن تقديرهم لتناول مثل هذا الموضوع الهام. كما أشار المشاركون في بعض نقاشات مجموعات التركيز إلى ارتياحهم إلى مناقشة مسألة العنف الأسري وإبداء آرائهم فيها، إضافة إلى رضاهم عن مثل هذا النقاش.

نظرة عامة على العنف الجندري في الأردن

كشف مسح السكان والصحة الأسرية الأخير لعام 2017، الذي أُجري على المستوى الوطني على 14,689 امرأة متزوجة تتراوح أعمارهن بين 15و49 عاماً، أن 21% من النساء الأردنيات اللاتي سبق لهن الزواج قد تعرضن للعنف منذ أن كُنّ في الخامسة عشر من العمر، في حين تعرضت 2% منهن للعنف خلال فترة الحمل. (مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن، 2019) ووفقاً لمسح السكان والصحة الأسرية لعام 2017-2018، بلغت النسبة المئوية للنساء اللاتي سبق لهن الزواج ممن تعرضن للعنف الجسدي منذ سن 15 عاماً 32% في عام 2007 و34% في 2012. علاوة على ذلك، أفادت نسبة أقل من النساء عن تعرضهن للعنف الجسدي خلال فترة الحمل (2%) في مسح 2017-2018، مقارنة بنسبتي 5%-7% في المسوحات السابقة.

تأثير جائحة كورونا على العنف القائم على النوع الاجتماعي

كان لجائحة كوفيد-19 أثرها على المجتمع، إذ تسببت في زيادة التوترات في المنزل ما أدى إلى تنامي عدد حالات العنف الأُسري. وقد أدت التدابير الوقائية المتخذة للتعامل مع جائحة كوفيد-19 إلى اضطرار النساء إلى البقاء في المنزل مع أولئك المسيئين لهن. شهد الشهر الأول من فرض حظر التجول على نطاق البلاد، الإبلاغ عن 1,534 حالة عنف أسري، بزيادة بلغت 33% عن الفترة ذاتها من العام السابق حسبما ذكرت مديرية الأمن العام في مقابلة مع قناة المملكة. بالإضافة إلى ذلك، شهد الأردن تسع جرائم قتل كانت النساء ضحيتها منذ مطلع عام 2020 مقابل تسجيل ست جرائم في عام 2019 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).

وأجرى مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية دراسة استقصائية خلال فترة الإغلاقات؛ حيث أفاد 58% من أفراد العينة الخاضعة للدراسة عن زيادة في حدوث حالات العنف الأسري (62% من النساء مقارنة بنسبة 54% من الرجال). وفي حين أفاد 23% من العينة بتعرضهم للعنف الأسري خلال فترة الإغلاقات، تضمنت معظم تلك الحالات عنفاً لفظياً، بينما أفاد 29% أنهم قد شهدوا عنفاً متزايداً في الحي الذي يعيشون فيه وبين الأقارب والأصدقاء.

الإطار الوطني الأردني لحماية الأسرة من العنف الأسري

شكّل الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في عام 2015 الاستجابة الأولى للعنف القائم على النوع الاجتماعي والذي جرى تنظيمه تحت مظلة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، إذ «يهدف الإطار الوطني إلى تطوير نهج عمل مرن وفعال لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين لضمان الاستجابة الكفؤة لاحتياجات الناجين من العنف.» (الأمم المتحدة، 2008) وتركز الاستجابة الأردنية على تنسيق عمل وزارات التربية والتعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية وتُحدد الإجراءات والبروتوكولات المتعلقة بحماية الناجين/الناجيات من العنف.

تتناول عدة تشريعات العنف الأسري. على سبيل المثال، في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، ثمة إشارة مباشرة وغير مباشرة إلى العنف الأسري: «يُجرم قانون العقوبات الأفعال التي تشكل عنفاً جنسياً وبدنياً، والإضرار بالسمعة، وأشكال التحرش ضد المرأة». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018) وصدر قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 في نيسان/أبريل 2017 وينص على: «يطالب القانون إدارة حماية الأسرة بتسوية النزاعات في قضايا الجنح التي يرفعها الناجون/الناجيات. ويمكّن القانون المحاكم من فرض تدابير وقائية وأوامر الحماية.» (المصدر ذاته)، وقد حل هذا القانون محل قانون الحماية من العنف الأسري رقم 6 لسنة 2008.

يتوجب على الأردن إدخال العديد من الإصلاحات لمساعدة النساء المعرّضات لخطر العنف والتحرش وحمايتهن منه. ولا بدّ لمجلس النواب الأردني من سن قوانين وتشريعات من شأنها ضمان سلامة جميع النساء وكرامتهن واحترامهن، علاوة على قوانين تُوقع أقصى العقوبات على المعتدي. كما يجب على منظمات حقوق الإنسان تلقي التدريب اللازم للتعامل مع حالات العنف وتوفير الحماية الملائمة والكافية للناجيات. يتوجب على المؤسسات الإعلامية أيضاً تنفيذ برامج تدريبية لتثقيف المجتمع، فضلاً عن إعادة النظر في الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة مع ضرورة إجراء البحوث والدراسات لفهم أسباب العنف وتداعياته المجتمعية بدقة. علاوة على ذلك، فمن الواجب تعزيز دور القضاء في حل النزاعات الناشئة عن العنف الأسري من خلال متابعة التسويات بدلاً من متابعة الإجراءات الإدارية، فضلاً عن تعزيز أوامر الحماية.

السياسات الوطنية الرئيسية ذات الصلة بالعنف الجندري:

- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (للأعوام 2016-2025)
- الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (للأعوام 2013-2017)
- الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري (2016)
- الخطة الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري (للأعوام 2005-2009)
- إستراتيجية الاتصال بشأن العنف الجندري (للأعوام 2016-2025)
- الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمنع الاتجار بالبشر (للأعوام 2010-2021)
- الإستراتيجية الوطنية لكبار السن (للأعوام 2018-2022)
- الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2017)

يتمثل الهدف الثاني من الركيزة الثالثة للخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (للأعوام 2016-2025) في تعزيز وحماية حقوق المرأة لضمان العدالة والفرص المتكافئة. وتتضمن الأنشطة الرئيسية المدرجة في الخطة بُغية تحقيق هذا الهدف:

- مراجعة القوانين المتصلة بحقوق المرأة واقتراح إدخال تعديلات عليها ضمن إطار تشاركي.
- التأكد من مدى تنفيذ التشريعات المتصلة بحقوق المرأة في مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- توفير بيئة آمنة للمرأة لتعيش حياة مستقرة ضمن أسرتها وفي العمل والمجتمع.
- إجراء مراجعة شاملة للخطط، والإستراتيجيات، والبرامج الوطنية التي تستهدف تنميتها وتنفيذها على نحو يضمن تمتّع المرأة بحقوقها.
- صياغة سياسات وطنية تعمل على تمكين المرأة وتراعي الجوانب المالية ضمن قانون الموازنة العامة.
- تنظيم برامج بناء القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بحقوق المرأة.

أنواع العنف الأسري في الأردن ومدى تكراره

وفقاً لمسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2017، فقد تعرضت حوالي ربع (26%) النساء اللاتي سبق لهن الزواج ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي على يد الزوج. ويُعد العنف النفسي/العاطفي من أبرز حالات العنف المُشار إليها من نسبة تُقارب 21% من النساء المشمولات في المسح، بينما قالت 18% منهن إنهن تعرضن للعنف الجسدي، فيما أفادت 5% منهن بتعرضهن لعنف جنسي. وعند سؤالهن عما إذا قد عانين من إصابات جسدية نتيجة للعنف الذي تعرضن له على يد الزوج، أفادت 24% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج بأنهن قد تعرضن لإصابات جسدية أو جنسية، فيما قالت 22% منهن إنهن قد أُصبن بجروح أو كدمات أو أوجاع، في حين أفادت 8% منهن بتعرضهن لإصابات في العين، أو التواءات، أو تشوهات أو حروق. (مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن، 2017)

وعلى نطاق عالمي، تنسب دراسات مختلفة العنف الجندري والعنف على يد العشير/الشريك الحميم إلى عوامل ديمغرافية لتتمثل الخصائص الديمغرافية المتصلة بشكل وثيق بالعنف المرتكب على يد الشريك في وضع الأسرة المعيشية الاقتصادي الهش، والوضع الوظيفي أو مستوى الدخل، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة، وسن الزواج، والحالة الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وآليات صنع القرار التشاركية، والتاريخ السابق للنجاة من عنف الشريك الحميم. وتكشف دراسة أجراها محمد النسور في عام 2009 في الأردن تبرير ثلث النساء اللائي تزيد أعمارهن عن 35 عاماً العنف الجسدي. وفي نتائج مماثلة، يُفيد مسح الأسرة والصحة الأسرية في الأردن أن النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً هن الأكثر تسامحاً مع العنف الجسدي مقارنة بالنساء الأكبر سناً (63% مقابل 45%-47%).

وجدت كلتا الدراستان أن النساء العاطلات عن العمل هن صاحبات الاحتمال الأعلى من حيث تبرير العنف الجسدي مقارنة بالنساء العاملات، وأن ثروة الأسرة المعيشية تتناسب عكسياً مع تبرير العنف الجسدي. على سبيل المثال، توافق 60% من النساء اللاتي يُشكلن الخُمس الأشد فقراً من العينة على أن العنف الجسدي له ما يبرره لسبب ما، مقارنة مع 31% من النساء في الخُمس الأكثر ثراءً (مهند النسور وآخرون، 2009؛ مسح السكان والصحة الأسرية، 2017). هذا ويتراجع تبرير العنف مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.

وفقاً للمسح الوطني، الذي يُقيّم الخصائص المرتبطة بالتعرض للعنف الجسدي، فإن النساء في المناطق الحضرية أكثر عُرضة (21%) للعنف الجسدي منذ سن 15 عاماً مقارنة بالنساء الريفيات (19%). وعلاوة على ذلك، أفادت نساء في مناطق الوسط (24%) بتعرضهن للعنف الجسدي منذ سن 15 أكثر من النساء في مناطق الشمال (18%) والجنوب (12%). وفيما يتعلق بالعنف الجنسي على يد الزوج، فإن النساء في مناطق الجنوب (2%) أقل عُرضة لهذا النوع من العنف مقارنة بالنساء في مناطق الشمال (5%) والوسط (6%).

من شأن مستويات التعليم العالي بين النساء التقليص من احتمالية تعرضهن للعنف الجسدي. ويتضح وجود فرق ملحوظ فيما يتعلق بالعنف الجسدي بين النساء ذوات التعليم الابتدائي (8%) مقارنة بأولئك من الحاصلات على التعليم الثانوي (4%). كما ثمة صلة بين الحالة الاجتماعية والعنف الجسدي، فتزداد احتمالية تعرض النساء المطلقات/المنفصلات أو الأرامل للعنف الجسدي. وعلاوة على ذلك، فإن السيدات المتزوجات سابقاً (14%) أكثر عُرضة للإبلاغ عن العنف الجنسي على يد الزوج مقارنة بالنساء المتزوجات حالياً (5%). (المرجع ذاته).

ازدادت جرائم القتل الأسري بنسبة 300% بين عامي 2018 و2019، مع تسجيل سبع حالات في عام 2018 و22 حالة في عام 2019. وقدمت دُور حماية النساء التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية المساعدة لـ 810 امرأة فقط من بين 6,965 امرأة ناجية من العنف الأسري. ووفقاً للتقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن مديرية الأمن العام، فقد أُرتكبت 26,521 جريمة في عام 2019، بزيادة قدرها 7.57% عن الجرائم المرتكبة في عام 2018 وعددها 24,654 جريمة. (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2020)

رعاية المرأة التي تواجه العنف الجندري ودعمها

وفقاً للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان لعام 2019، لجأت 19% فقط من النساء اللاتي سبق لهن الزواج ممن تعرضن لأي نوع من العنف الجسدي أو الجنسي على يد أزواجهن إلى طلب المساعدة، في حين قدمت 3% فقط منهن شكاوى بحق المعنف. وسجل الأردن 21 جريمة قتل أسرية (بحق الإناث) في عام 2019. تعرضت 71.1% من النساء للعنف الجسدي على يد أزواجهن الحاليين فيما تعرضت 15.1% من المتزوجات للعنف الجسدي على يد الأزواج السابقين، كما تعرضت 25.9% من المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 14 و49 عاماً للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي، مع تعرض 24% من النساء المعنّفات لإصابات نتيجة لذلك؛ علماً بأن 26 امرأة من بين كل مئة زوجة كن قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي من أزواجهن.

وكشف التقرير أن 13.3% من الفتيات قد تعرضن للعنف الجسدي على يد إخوانهن، و11.9% على يد آبائهن. وفي مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2018، كانت السيدات المتزوجات حالياً (18%) أقل احتمالاً من حيث طلب المساعدة من أولئك اللاتي كنّ متزوجات في السابق (24%). أما من حيث التوزيع الجغرافي، فكانت النساء في مناطق الجنوب (15%) أقل عُرضة لطلب المساعدة مقارنة بالنساء في مناطق الشمال (23%) والنساء في مناطق الوسط (18%).

تعد العائلة المصدر الأكثر شيوعاً لمساعدة النساء المعنّفات جسدياً (77%). وشملت المصادر الأخرى أُسر أزواجهن (21%)، والجيران (6%) ومنظمات العمل الاجتماعي (6%). من ناحية أخرى، تلجأ 3% أو أقل من النساء المعنّفات أُسرياً إلى طلب المساعدة من مقدمي الخدمات مثل الأطباء/العاملين في المجال الطبي، والمحامين والشرطة.

هناك مبدآن أساسيان فيما يتعلق بالرعاية التي تركز على المرأة وهما: النهج القائم على الحقوق، والذي يضمن احترام حقوق المرأة في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ ومراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، من خلال إدراك تفاوتات القوة القائمة بين الرجال والنساء وكيفية تأثيرها في سلوكهما المتبادل.

يُعد ضمان التعامل المتكافئ في توفير الرعاية الصحية للرجال والنساء في آن معاً مع مراعاة الاحتياجات الصحية الخاصة بالمرأة أمراً ضرورياً. وقد يكون العنف ضد المرأة ناتجاً عن مستويات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال؛ إذا غالباً ما تحظى المرأة بتمثيل وحرية أقل من الرجل، بما في ذلك الوصول الأقل إلى الموارد، سواء المالية أو الإعلامية منها، فضلاً عن أنها لا تتمتع دائماً بحرية اتخاذ قراراتها. قد يكون عدم التكافؤ هذا في القوة أحياناً، والذي غالباً ما يتعلق بالثقافة والعار وتدني تقدير المرأة لذاتها، سبباً في ارتكاب العنف ضد المرأة. وفي حين قد تلجأ النساء

للحصول على الرعاية الصحية، لن تفصح الكثيرات منهن عن مرتكب فعل العنف ضدهن بسبب شعورهن بالخزي والعار، أو خشية إطلاق الأحكام عليهن أو خوفاً من شركائهن.

وينبغي على المقدمين الأساسيين لخدمات الدعم والرعاية النفسية والجسدية القيام بذلك دون التعدّي على خصوصية المرأة. وغالباً ما يشكل الخط الأول للدعم صورة الرعاية الأكثر أهمية التي يمكن تقديمها. وعلى الرغم من أنه قد يلخص كل ما يمكن تقديمه من مساعدة، إلا أن بإمكانه مد يد العون بشكل كبير للنساء الساعيات إلى الحصول عليها.

يتألف خط الدعم الأول من خمس مهام رئيسية: الاستماع بتعاطف ودون إطلاق أحكام؛ والاستفسار عن احتياجات المرأة ومساور قلقها؛ وتثبيت تجربتها عبر إبداء التفهم وتصديقها؛ ومناقشة خطة حماية في حال وقوع عنف وإيذاء في المستقبل؛ وتقديم الدعم والتوعية بخدمات الدعم الاجتماعي المتاحة.

آليات إحالة الناجيات من العنف الجندري ومرافق الحماية

توجد جهات وبرامج وإدارات مكرسة لحماية المرأة المعنّفة في الأردن، مثل مراكز إدارة حماية الأسرة المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك مركزان في مخيمات اللاجئين السوريين. يُتيح نظام حماية المرأة على المستوى الحكومي تقديم الشكاوى، وتوفير الحماية القضائية والاجتماعية، وتوفير المأوى في وزارة التنمية الاجتماعية. على الرغم من اتخاذ الحكومة مثل هذه الإجراءات، إلا أنها بحاجة إلى تحسين وتنمية هائلين لتصبح أكثر فعالية.

يمكن تقديم الشكاوى من خلال نموذج مخصص موجود على الموقع الإلكتروني الخاص بمديرية الأمن العام أو عن طريق التواصل مع السلطات المعنية (الشرطة). كما تُقدم إدارة حماية الأسرة والأحداث هذه الخدمات من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها (فيسبوك ماسنجر، وإنستغرام، وواتساب)، والبريد الإلكتروني الرسمي، وموقع إدارة حماية الأسرة الرسمي، وتطبيق 911 عبر الهواتف الذكية. ويُمكن أيضاً تقديم الشكاوى عبر الجهات المعنية المدرجة في الجدول 1.1. من بين الخدمات التي تقدمها هذه الجهات: استقبال الحالات والإبلاغ عنها، وإحالتها، وتقديم الخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية وتوفير المأوى.

الجهات المعنية:

- إدارة حماية الأسرة والأحداث، ومراكز الرعاية الصحية، والصحة العقلية، ومراكز الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيل.
- إدارة حماية الأسرة.
- مديرية الأمن العام.
- دور حماية المرأة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.
- دار آمنة (دار لإيواء النساء).
- دار كرامة/لحماية الناجين من الاتجار بالبشر.
- دار الوفاق/إربد وعمّان.
- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.
- جمعية النساء العربيات في الأردن.

استكشاف تصورات المجتمع حول العنف الأُسري

يُعتبر العنف الأُسري من القضايا البارزة في الأردن كما يمكن لأي شخص أن يقع ضحية هذا العنف بغض النظر عن السن، أو العرق، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو المعتقد أو الطبقة الاجتماعية. وقد وجدت الدراسة أن غالبية المشاركات (87%) قد أشرن إلى كون العنف الأُسري قضية بارزة في الأردن، واتفقت نسبة مماثلة (90%) مع عبارة أن كل شخص يمكن أن يتعرض للعنف الأُسري بغض النظر عن خلفيته التي ينحدر منها. تتمثل الأسباب الرئيسية للعنف الأسري في العادات الشخصية والتقاليد وتدني الوضع الاقتصادي للأُسرة. وقد نسبت قُرابة ثلثي المشاركات العنف الأسري إلى التقاليد ووضعت نسبة مماثلة تدني الوضع الاقتصادي للأسرة على قائمة العوامل الرئيسية المسببة للعنف. وكشف تحليل أعمق أن المشاركات من محافظات الشمال هن الأكثر عُرضة لاعتبار العادات الشخصية والتقاليد الدافع الرئيسي وراء العنف الأسري، في حين كانت المشاركات من محافظات الجنوب أكثر عُرضة لاعتبار تدني الوضع الاقتصادي للأسرة سبباً رئيسياً للعنف.

قلة الوعي بما يُمثل عنفاً أسرياً

وفقاً للمجلس الوطني لشؤون الأسرة لعام 2016، يمكن للعنف الأسري أن يكون أذى جسدياً و/أو نفسياً. ومع ذلك، يبدو أن هناك قلة وعي بما يُمثل عنفاً أسرياً، إذ تعتقد 64% من المشاركات أن العنف الأسري يتجلى دائماً في الأذى الجسدي (على سبيل المثال، الدفع أو اللكم أو الصفع أو الضرب)، وهو ما يشير إلى عدم إدراك النساء في الأردن واقع اعتبار الأذى النفسي عنفاً أُسرياً. أظهرت مجتمعات إقليم الشمال مستويات أعلى من الوعي بالتصرفات التي تُمثل عنفاً أُسرياً، في حين أظهرت المقيمات في مناطق الجنوب مستويات أقل من الوعي حيال هذا العنف. وخلال نقاش جرى مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة، تبّين أن هذه النتائج تعكس تركيز المجتمعات على العنف الجسدي باعتباره أكثر شكل مباشر وملموس من أشكال العنف.

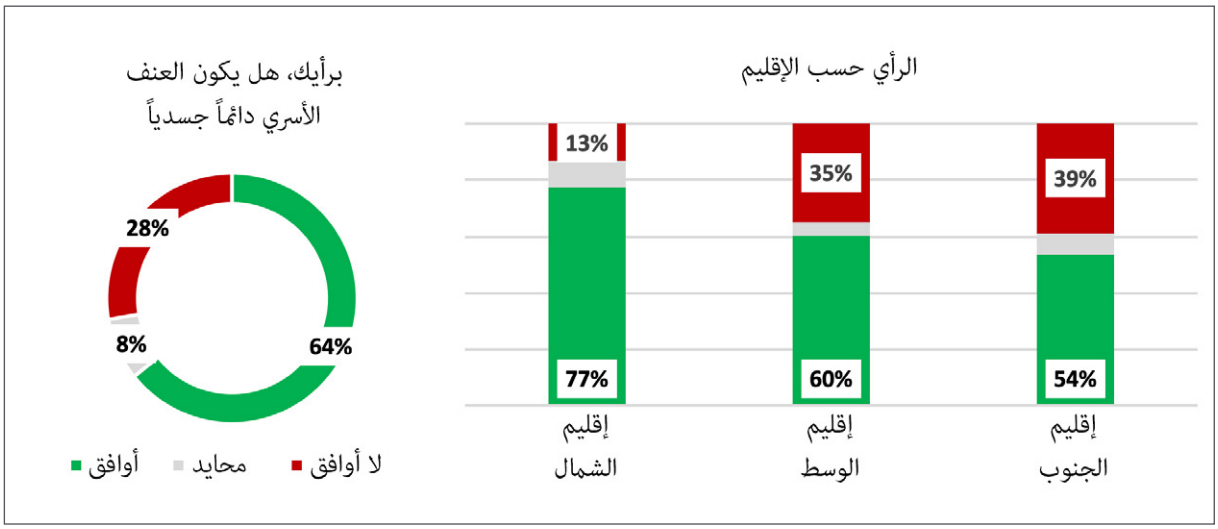

سؤال: برأيك، هل يكون العنف الأُسري جسدياً دائماً كالدفع أو اللكم أو الصفع أو الضرب؟

التصورات الخاطئة حول تصنيفات العنف الجندري

تظهر الاستهانة بالحالات الخفيفة والمتوسطة من العنف الأُسري بشكل جلي داخل المجتمعات؛ إذ قالت نصف المشاركات إن تصنيفات العنف (بسيط، متوسط، شديد) لا تتساوى جميعها في التأثير. ومن بين أولئك اللائي قُلن إن أشكال العنف لا تتساوى جميعها في التأثير، قالت نصفهن تقريباً (49%) إن من شأن تجاهل المستويات البسيطة والمتوسطة من العنف التقليل من حدوث العنف بمرور الوقت. ويمكن لهذا التصور الخاطئ أن يدفع لارتكاب مزيد من الأذى والعنف بحق المرأة مع تجاهل المواقف التي يقع فيها. ومع ذلك، يُدرك عدد كبير من الأفراد مدى تكافؤ جميع تصنيفات العنف من حيث التأثير؛ إذ ثبت أن مستوى التعليم يرفع الوعي بضرورة رفض جميع أفعال العنف واتخاذ إجراءات ضدها، فكلما ازداد المستوى التعليمي ارتفع مستوى الوعي بضرورة عدم تجاهل أي فعل من أفعال العنف. يُشكل الدخل المادي عاملاً آخر في التأثير على مستويات الوعي، فالنساء من الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا هن أكثر عُرضة لتجاهل الحالات البسيطة أو المتوسطة من العنف. وعلاوة على ذلك، كانت النساء في مجتمعات اللاجئين أكثر ميلاً إلى تجاهل الحالات البسيطة أو المتوسطة من العنف.

المعضلة الاجتماعية للطلاق والتماسك الأسري في الأردن

يتمثل الاعتقاد السائد في الأردن في أن الطلاق ليس خياراً، حتى في حالات العنف الأُسري؛ الأمر الذي يعود إلى حقيقة أنه «ينبغي تجنب الطلاق دائماً وإعطاء الأولوية للتماسك الأسري بغض النظر عن تأثير العنف على المرأة»، وفقاً لما قالته إحدى المستجيبات للدراسة. تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً هاماً في اللجوء إلى الطلاق في حالات العنف الأسري. «تبقى النساء في علاقات مسيئة خشية الوقوع في مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد الانفصال أو الطلاق.» (Shackelford، 2021) وكشفت الدراسة الاستقصائية أن امرأتين من بين كل خمس نساء ستتجنبان الطلاق للحفاظ على تماسك الأسرة، الأمر الذي تجلى بشكل أكبر في المناطق الوسطى من البلاد.

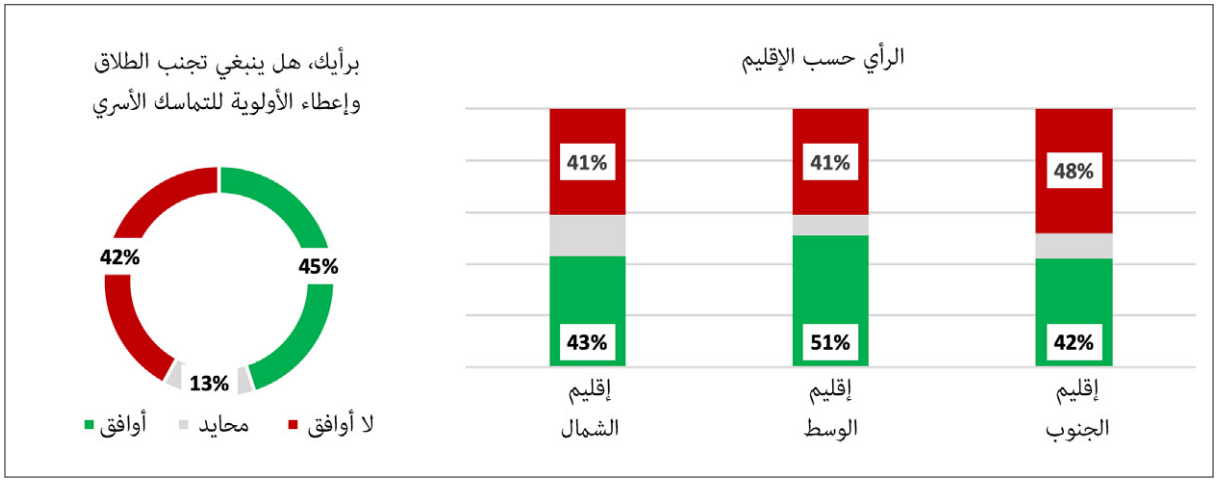

سؤال: برأيك، هل ينبغي تجنب الطلاق دائماً وإعطاء الأولوية للتماسك الأُسري بغض النظر عن تأثير العنف على المرأة؟

ديناميكية القوة غير المتكافئة في الأسر المعيشية بوصفها دافعاً للعنف الجندري

غالباً ما يحصل العنف الأسرى في حال عدم التكافؤ في ديناميكية القوة في الأسرة. عندما عُرضت على المشاركات عبارة: «برأيك، فإن اتخاذ أفراد الأسرة القرارات بالنيابة عن المرأة هو لصالحها»، وافقت نحو ثلث العينة على العبارة، في حين اختلف معها أكثر من نصفها. وكانت الاختلافات ملحوظة على المستوى المجتمعي؛ إذ اختلفت غالبية المشاركات في مناطق الجنوب (61%) مع هذه العبارة، في حين أظهرت المشاركات من مناطق الشمال مستويات أعلى قليلاً من القبول تجاه اتخاذ أفراد الأسرة القرارات نيابة عنهن (37%).

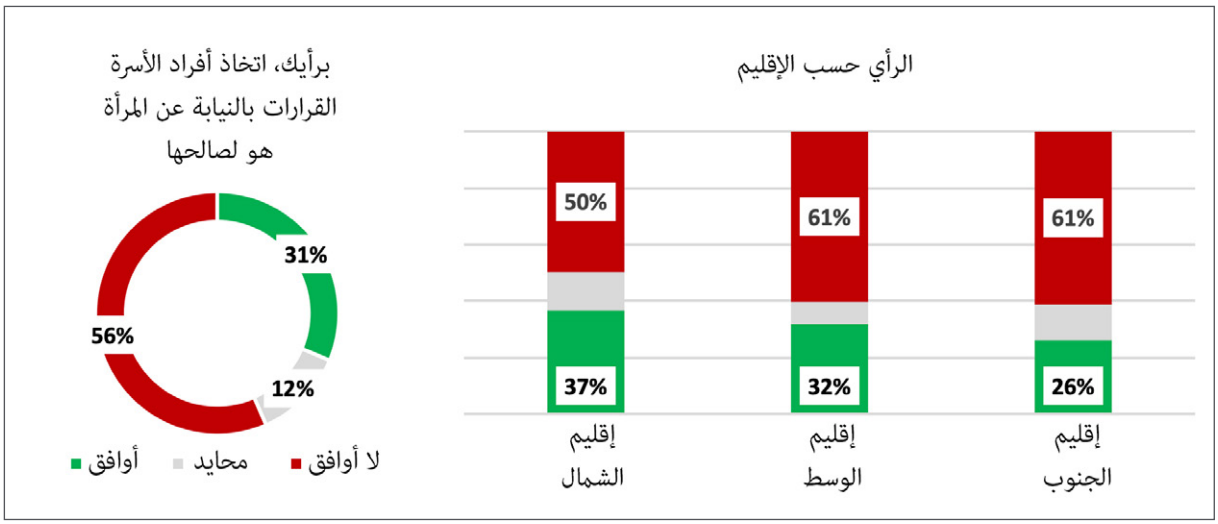

سؤال: برأيك، فإن اتخاذ أفراد الأسرة (الوالدان، الزوج، الأخوة...) القرارات بالنيابة عن المرأة هو لصالحها.

وسُئلت النساء عن اعتقادهن القائل بأن تقاعس المرأة عن أداء واجباتها المنزلية يبرر العنف الذي يرتكبه الزوج، فأجابت غالبية النساء (56%) أنهن لا يوافقن على تبرير حدوث العنف الأُسري في الحالات التي لا تؤدي فيها المرأة الأعمال المنزلية. وثمة مفهوم خاطئ شائع في مجتمعات الجنوب، إذ تعتقد 38% من النساء أن العنف الأسري مبرر في حالات إهمال أداء الواجبات المنزلية. وغالباً ما يُبرر العنف الجندري في الكثير من الثقافات عندما تُعرِض المرأة عن اتباع الأدوار أو العادات التقليدية للجنسين. (Heise وEllsberg، 2001)

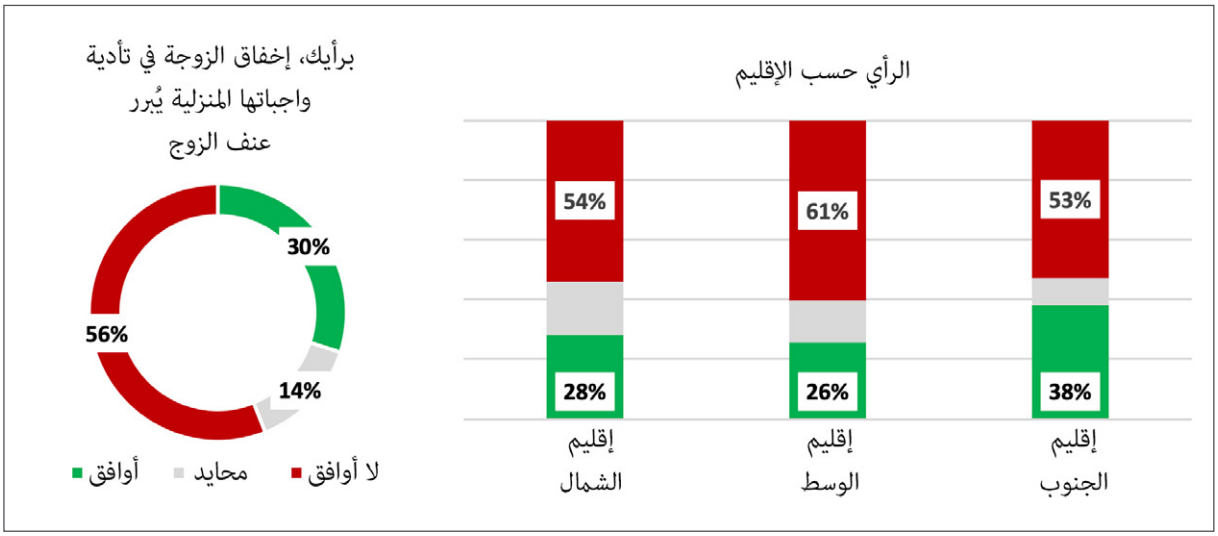

سؤال: برأيك، إخفاق الزوجة في تأدية واجباتها المنزلية أو بعضها يُبرر للزوج ارتكاب بعض أنواع العنف حيالها

إنكار الواقع

يوجد تصور عالمي بأن المرأة يمكن أن «تبالغ في رد فعلها» تجاه العنف الأسري أو تضخمه لكسب تعاطف الآخرين. وفقاً لـ Sahu2020، فغالباً ما تُتهم المرأة من قبل المجتمع والنظم القضائية بالمبالغة في رد الفعل هذا. ويتجلى هذا التصور الخاطئ في السياق الأردني إلا أنه لا ينبغي تعميمه، إذ وافق عددٌ لا بأس به من النساء (34%) على ميل المرأة إلى المبالغة في ردة فعلها تجاه العنف الأسري لكسب التعاطف. ومع ذلك، اختلف عدد أكبر من النساء مع العبارة المذكورة آنفاً (43%). إن إنكار الواقع الذي يحصل عند توجيه الانتقاد إلى المرأة واتهامها بأنها شديدة الحساسية أو بالمبالغة في رد فعلها تجاه العنف، يؤدي إلى تجاهل مشكلتها وتصنيفها على أنها غير منطقية أو خاطئة. (Coates وPaludi، 2011)

يُفضل حلّ حالات العنف الأُسري وراء الأبواب المغلقة (تحليل سيناريو)

لفهم إجابات المشاركات على الحالات المختلفة من العنف الأسري، شملت الدراسة الاستقصائية قسماً تناول عرض عدة مواقف من المحتمل أن تتعرض المرأة لها، ومن ثم طُلب من المشاركات اختيار أكثر ثلاث إجابات محتملة لديهن. استندت الخيارات المقدمة إلى مؤلفات منشورة، ومقابلات مع الخبراء ومنظمات المجتمع المدني.

سيناريو *1*: قام المعتدي *(زوجكِ)* بدفعك وتسبب في إصابتك لأنكِ لم تقومي بإعداد طعام الغداء في الوقت المحدد.

أظهرت الإجابات أن الناجيات من العنف الأسري يُفضلن التعامل مع حالات العنف هذه خلف الأبواب المغلقة، وبمشاركة أفراد الأسرة وحسب، بدلاً من الإبلاغ عن هذه الحالة إلى السلطات. تضمنت خيارات المشاركات طلب المساعدة من أفراد عائلاتهنّ (65%) أو من أفراد عائلات أزواجهنّ (44%). وفي حين فضلت 39% من النساء مناقشة المسألة مع ذلك المعتدي عليهن للتفاهم والوصول إلى حل دائم، قالت قلّة من المشاركات (18%) أنهن سيلجأن لطلب الدعم من إدارة حماية الأسرة. اتسمت الردود باتساقها عبر المجتمعات التي شملتها الدراسة الاستقصائية مع ظهور بعض التفاوتات الطفيفة في إقليم الوسط في الأردن حيث كانت النساء أكثر ميلاً للتشاور مع صديقاتهن أو ائتمانهن على حالتهن في سبيل حصولهن على الدعم.

سيناريو *2*: أهانكِ المعتدي عليك لفظياً أكثر من مرة، مسبّباً لك ألماً نفسياً وحزناً بالغين.

جاءت ردود الفعل على السيناريو الثاني مماثلة لتلك المقدمة في السيناريو الأول، مع ميل النساء إلى طلب المساعدة إما من عائلاتهنّ (57%) أو عائلات أزواجهنّ (45%). وكان من المرجّح أيضاً للنساء مناقشة المسألة مع المعتدي للتفاهم والوصول إلى حل دائم للمشكلة (38%). وبخلاف السيناريو الأول، مالت المشاركات في السيناريو الثاني إلى تصوّر العنف اللفظي بوصفه يندرج تحت العنف الجسدي، كما كنّ أقل ميلاً للإبلاغ عن الحالة إلى السلطات مع تفضيلهن عدم اتخاذ أي إجراء حيالها (16%).

سيناريو *3*: أرغمكِ زوجك على تسليمه راتبكِ الشهري كاملاً لسداد ديونه على مدى فترة طويلة من الزمن، ولم يقبل بأن تحتفظي بجزء منه.

لوحظ توجه في السيناريوهات الثلاث جميعها مفاده ميل النساء إلى محاولة حل المسائل داخلياً بوجود أفراد من عائلاتهن قبل تصعيد الأمور وإثارة العداوات. وقالت ربع المشاركات إنهنّ سيتنازلن عن رواتبهن لأزواجهن دون اتخاذ أي إجراء (26%). من جهة أخرى، اختارت ثلاث أرباع المشاركات (75.71%) رفض طلب الزوج واللجوء إلى مساعدة عائلاتهن أو عائلات أزواجهنّ في هذا الشأن، فيما أشارت نسبة لا بأس بها (18%) إلى أنهن سيلجأن إلى تقديم شكوى إلى إدارة حماية الأسرة في حال حدوث مثل هذا السيناريو.

التصورات المتعلقة بسهولة الوصول إلى إدارة حماية الأسرة

الإلمام بدور إدارة حماية الأسرة

تميل طبيعة عمل إدارة حماية الأسرة إلى أن تكون معروفة إلى حد ما بالنسبة للمستجيبين، إذ تمتلك ثلثا المجتمعات (65.71%) مستوى معيناً من المعرفة حول طبيعة العمل في هذه الإدارة. تمّت استجابات المشاركات المقيمات في محافظات إقليم وسط الأردن عن وجود مستويات عالية من الإلمام لديهن بعمل إدارة حماية الأسرة. وعلى الرغم من حقيقة إلمام أكثر من سبعة من بين كل عشرة أفراد بآلية عمل إدارة حماية الأسرة، إلا أن ما نسبته 15.22% فقط من العينة قد حاولت التعامل معها، ما يشير إلى ضرورة قيام الإدارة بتثقيف السكان المحليين من ذوي مستويات المعرفة المتدنية بالإدارة وتعريفهم بطبيعة عملها.

الآراء حول دور إدارة حماية الأسرة

عندما سُئلت المشاركات عن رأيهنّ بدور إدارة حماية الأسرة في الاستجابة للعنف وتقديم الخدمات للناجيات منه، تمثّلت إجاباتهن في إظهار مستويات معقولة من الرضا عنها، مع تعبير الثلثين (67.39%) عن رضاهن عن عمل الإدارة. ويظل معدل الرضا مماثلاً بين المشاركات اللائي تعاملن مع إدارة حماية الأسرة. مع ذلك، لوحظت مستويات أعلى من عدم الرضا (بالإشارة إلى حاجة الإدارة إلى مزيد من التحسين في عملها وقبوله من الآخرين) بين أولئك ممن لجأن إلى طلب المساعدة من إدارة حماية الأسرة (26%) مقارنة ببقية العينة المشمولة في الدراسة الاستقصائية (14.79%). يعود هذا بشكل عام إلى قلة المعرفة بدور إدارة حماية الأسرة فلدى الأفراد فكرة عنها، إلا أن ما ينقصهم هو المعرفة اللازمة بإجراءات الوصول إلى خدماتها وآلية عملها. ووفقاً لمقدمي المعلومات الرئيسيين، يكمن أحد الأسباب الرئيسية من حيث عدم الرضا عن الإدارة في أن «إدارة حماية الأسرة لا تقدم الدعم اللازم للمرأة، إذ لا تؤدي الإجراءات المتبعة إلى الحد من حالات العنف.» وكان أحد الأمثلة التي تكرر الإشارة إليها عبر المجتمعات يتعلق بامرأة لجأت إلى الانتقال إلى بلد آخر إثر تعرّض المعتدي عليها بالتهديد لها ولابنتها أيضاً.

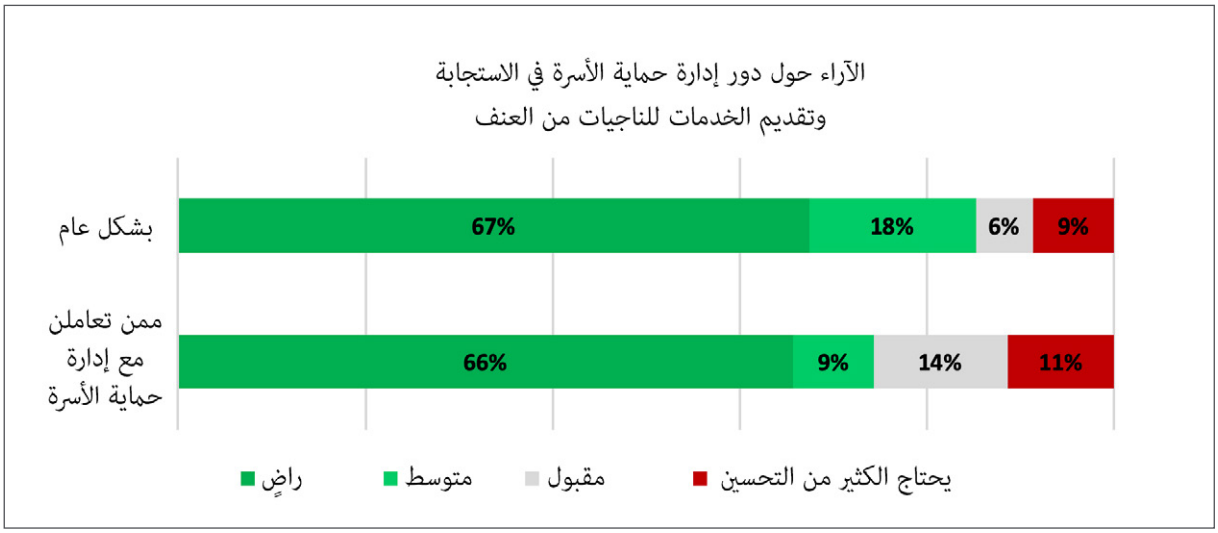

سؤال: ما هو رأيك في دور إدارة حماية الأسرة في الاستجابة وتقديم الخدمات للناجيات من العنف؟

وفي سبيل تحفيز الرضا حيال دور إدارة حماية الأسرة في الاستجابة للناجيات من العنف وتقديم الخدمات لهن، اقترح الأفراد المشمولون في العينة إدخال عدة تحسينات عليها، لاسيما تلك التي تركز بشكل أساسي على بناء القدرات البشرية. تَمثل الجانب الذي يستدعي التحسين الأكبر في تكليف كادر متخصص للدعم النفسي الاجتماعي (50%)، يليه تحسين قدرات الموظفين ومهاراتهم (46%). كما شملت جوانب التحسين الأخرى إنفاذ القانون عبر تفعيل القوانين ذات الصلة وتطبيقها (36%)، وتطبيق شروط الحماية والسرية (29%)، وتغيير قانون حماية الأسرة أو تعديله(28%). وقالت إحدى المشاركات في الندوة التي عُقدت عبر الإنترنت إنها راضية عن القانون الراهن لكنها تعتبر أن تطبيقه لا يمتاز بالفعالية.

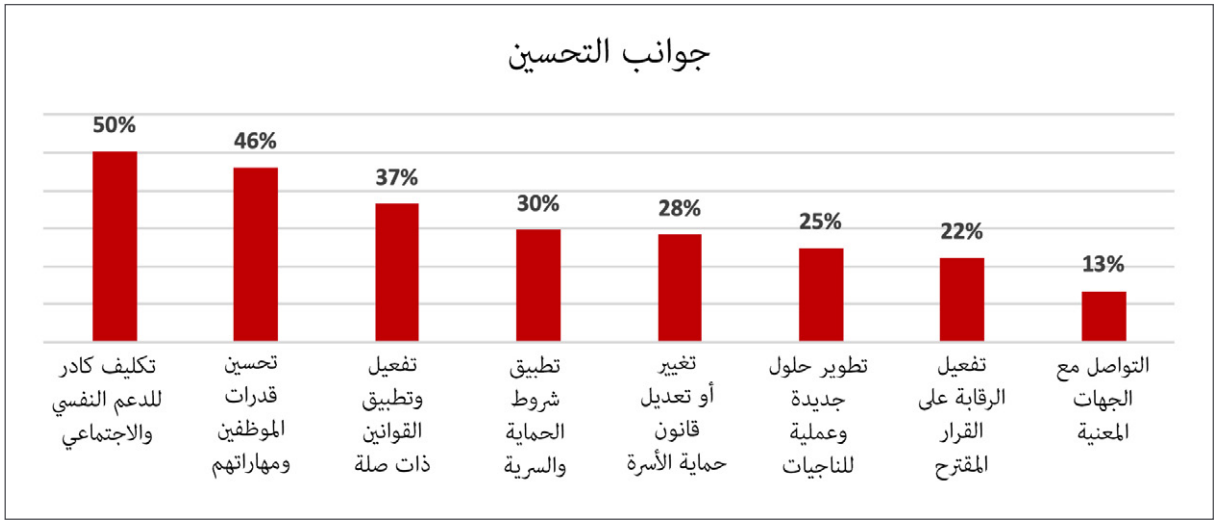

سؤال: برأيك، ما هي الجوانب التي تحتاج إلى تحسين في إدارة حماية الأسرة؟

لوحظ وجود عدة تباينات على المستوى المجتمعي فيما يتعلق بجوانب التحسين؛ إذ يمكن أن تُعزى هذه التباينات إلى الاحتياجات المختلفة لكل مجتمع بالإضافة إلى أداء مركز الخدمة، ففي حين اقترحت ثمانية مجتمعات تكليف كادر عمل وتحسين قدرات الموظفين في إدارة حماية الأسرة كأولوية قُصوى، وهي نسبة تتوافق مع المعدل العام، أعطت بعض المجتمعات الأولوية لجوانب مختلفة من التحسين. ومع ذلك، ركزت المجتمعات في مناطق شمال الأردن بشكل رئيسي على تفعيل القوانين ذات الصلة وتطبيقها إضافة إلى توفير بدائل عملية للناجيات.

التصورات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات والجمعيات

ثمة نقص واضح في الوعي بدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في قضايا العنف الأسري بحسب نقاشات مجموعات التركيز ومقدمي المعلومات الرئيسيين، لذلك يشعر الأفراد بوجود نقص في المنظمات والجمعيات التي تستجيب لضحايا العنف من النساء، إذ أشارت أكثر من نصف المشاركات (55%) إلى أن عدم كفاية العدد الحالي منها، وقد لوحظت تصورات مماثلة عبر مختلف الأقاليم.

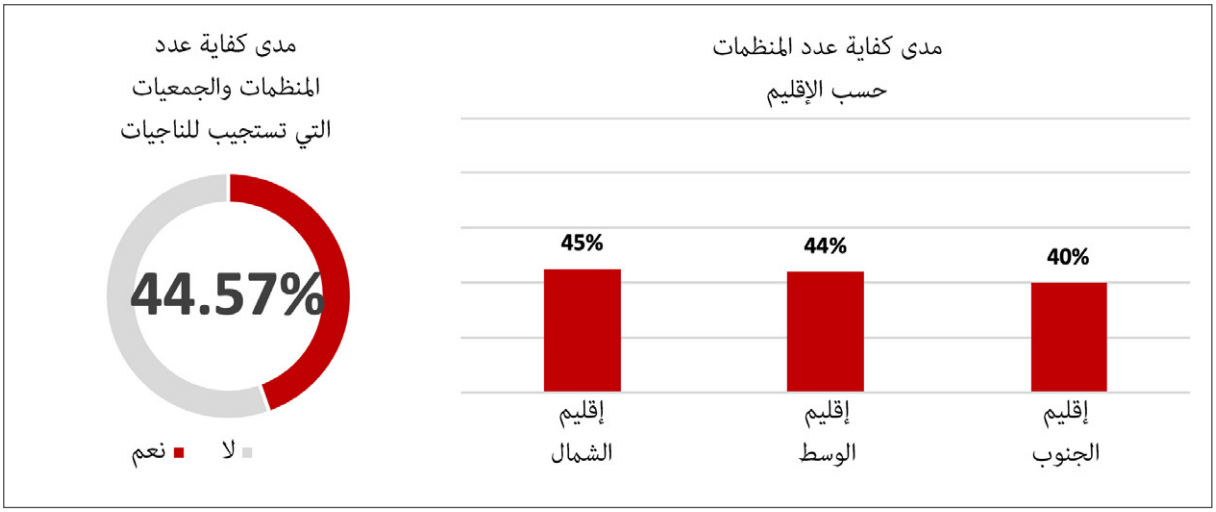

سؤال: برأيك، هل يوجد عدد كافٍ من المنظمات والجمعيات التي تستجيب للناجيات؟

الآراء حول دور المنظمات والجمعيات

يتدنى مدى الرضا عن استجابة المنظمات والجمعيات للناجيات من العنف وتقديم الخدمات لهن إلى حد كبير، فأبدت أقل من نصف المشاركات (45%) رضاهن عنها؛ إذ مالت المشاركات من مناطق جنوب الأردن إلى إظهار مستويات أعلى من الرضا تجاه دور المنظمات والمجتمعات بنسبة 51% من الرضا، والتي ما تزال متدنية. تُظهر مناطق الشمال مستويات رضا أقل من المعدل، مع نسبة 38% فقط من المشاركات ممن أبدين رضاهن عن الاستجابة المذكورة، ويمكن ربط مستويات الرضا الضعيفة هذه بقلة الوعي بدور المنظمات والجمعيات في هذا الخصوص.

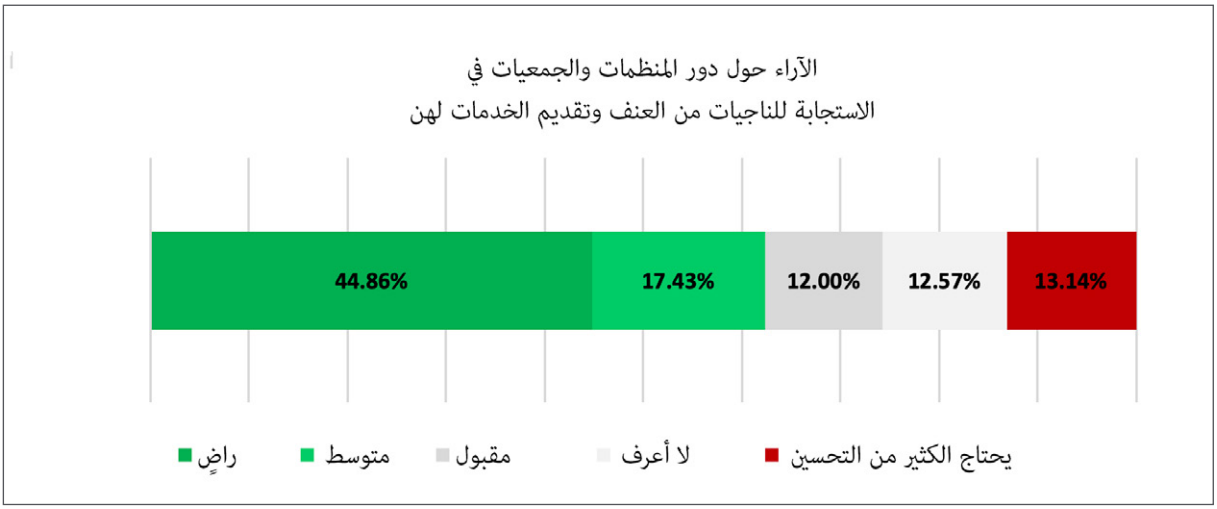

سؤال: ما رأيك بدور المنظمات والجمعيات في الاستجابة للناجيات للعنف وتقديم الخدمات لهن؟

في سبيل تحسين مستويات الرضا، جاءت اقتراحات المشاركات هنا مماثلة لتلك المقدمة عند السؤال عن تحسين إدارة حماية الأسرة. تَمثل التركيز الرئيسي في تحسين قدرات رأس المال البشري لهذه الجمعيات/المنظمات، إذ أُعطيت الأولوية لتكليف كادر متخصص في الدعم النفسي والاجتماعي (52%) وتحسين قدرات الموظفين ومهاراتهم (42%). كما أعطت المشاركات الأولوية لتقديم الحلول العملية ليقترحن تطبيق شروط الحماية والسرية (39%) وتطوير حلول جديدة وعملية للنساء (32%).

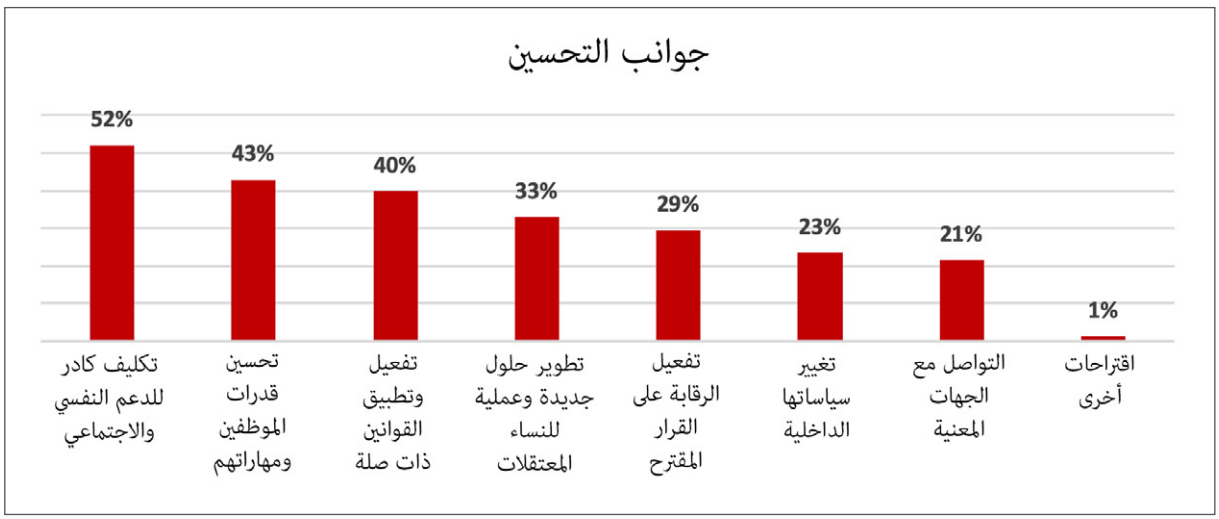

سؤال: هل لديك اقتراحات لتحسين عملها؟

تلبية احتياجات الناجيات من العنف الجندري وبناء قدراتهن

شعرت المشاركات، وذلك بعد إغلاق ملف الشكوى، أن توفير التمكين الاقتصادي سيكون فرصة رئيسية لدعم الناجيات من العنف الجندري. وأيّدت غالبية المشاركات توفير فرص العمل (80%) والمساعدات النقدية (37%). كما أيدت المشاركات توفير الأمن والحماية، إذ طالبت حوالي نصف المشاركات (43%) بتوفير دور الإيواء في حين طالبت شريحة أصغر منهن (26%) بتقديم المساعدة والمشورة القانونيين، وحماية الأمن الشخصي (22%). وأيّدت ثلث المشاركات بناء المهارات الشخصية عن طريق توفير الفرص التعليمية (30%) وتقديم الدعم الاجتماعي (32%). وتجدر الإشارة إلى تركيز المشاركات بشكل رئيسي على تمكين الناجيات من العنف ومساعدتهن في إعادة بناء حياتهن.

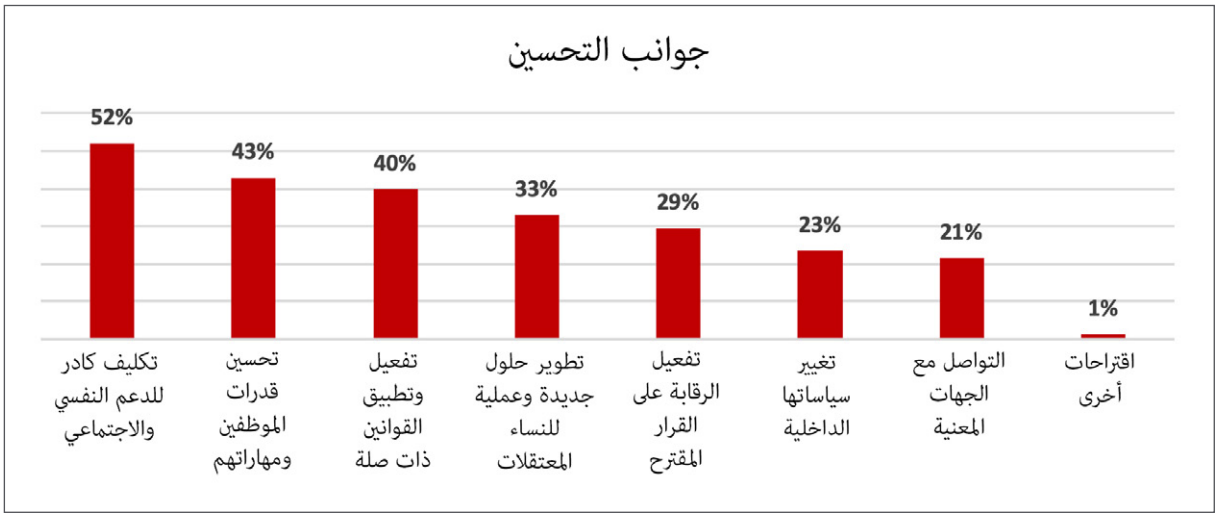

سؤال: بعد إغلاق ملف الشكوى، ما هي الخدمات والفرص التي تحتاجها المرأة بشكل رسمي للتصدي للعنف الذي تعرضت له؟

التدريب الأكثر نفعاً للناجيات من العنف

ينبغي أن يسير التمكين الاقتصادي وخدمات الصحة النفسية جنباً إلى جنب مع إعادة بناء قدرات الناجيات. وفيما يتعلق بوسائل الدعم، فضلت غالبية المشاركات (67%) الحصول على التدريب في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي، في حين أكّدن أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم لتحسين الصحة النفسية للناجيات (60%)، بينما ركزت شريحة كبيرة منهن على تطوير المهارات الشخصية لهنّ (49%).

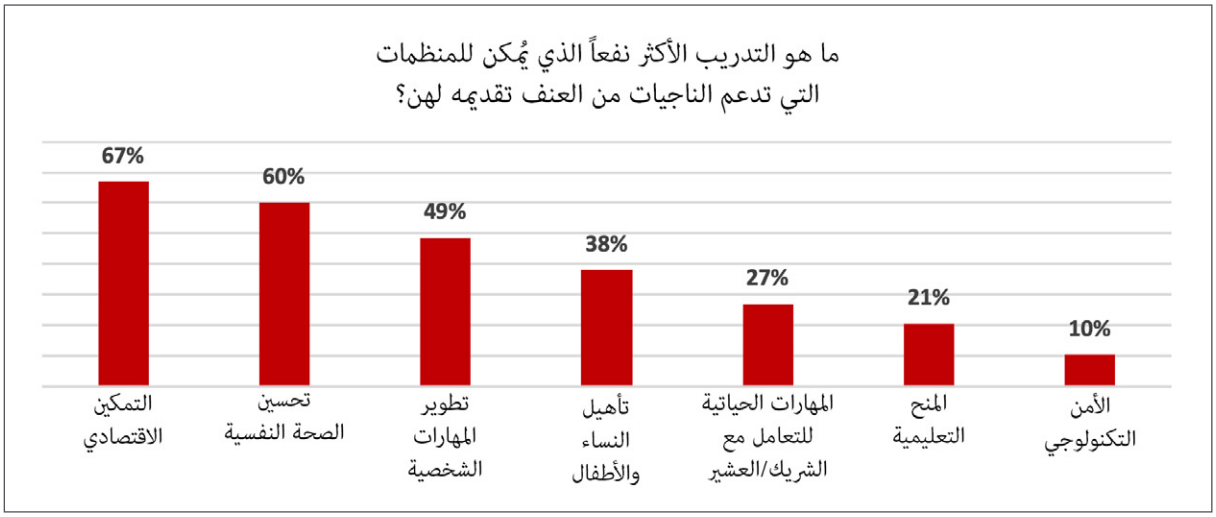

سؤال: ما هو التدريب الأكثر نفعاً الذي يُمكن للمنظمات التي تدعم الناجيات من العنف تقديمه لهن؟

الطريقة الأنسب لإجراء تدريب للناجيات من العنف

أُجريت الدراسة الاستقصائية خلال جائحة كوفيد-19، ولكن على الرغم من القيود التي فرضتها، كتدابير التباعد الاجتماعي، فقد فضل الأفراد حضور التدريب الوجاهي على وسائل التدريب الرقمية. وقد طُلب من المشاركات تحديد الطريقة الأنسب لإجراء تدريب للناجيات من العنف، وكان الأسلوب المفضل هو التدريب الوجاهي (43%)، تليه الجلسات التدريبية على أيدي محترفين (40%)، في حين فضلت مجموعة ضئيلة منهن (16%) إجراء التدريب عبر الإنترنت. ويمكن أن تُعزى هذه النسبة المرتفعة لتفضيل التدريب الشخصي إلى الافتقار إلى التفاعل البشري والعاطفي وكذلك المعيقات الاقتصادية/المالية. أيّدت المشاركات من مناطق الجنوب بشدة التدريب الوجاهي (54%)، في حين فضلت المشاركات من مناطق الوسط الجلسات التدريبية على أيدي محترفين (39%) بينما مالت 28% منهن إلى التدريب عبر الإنترنت.

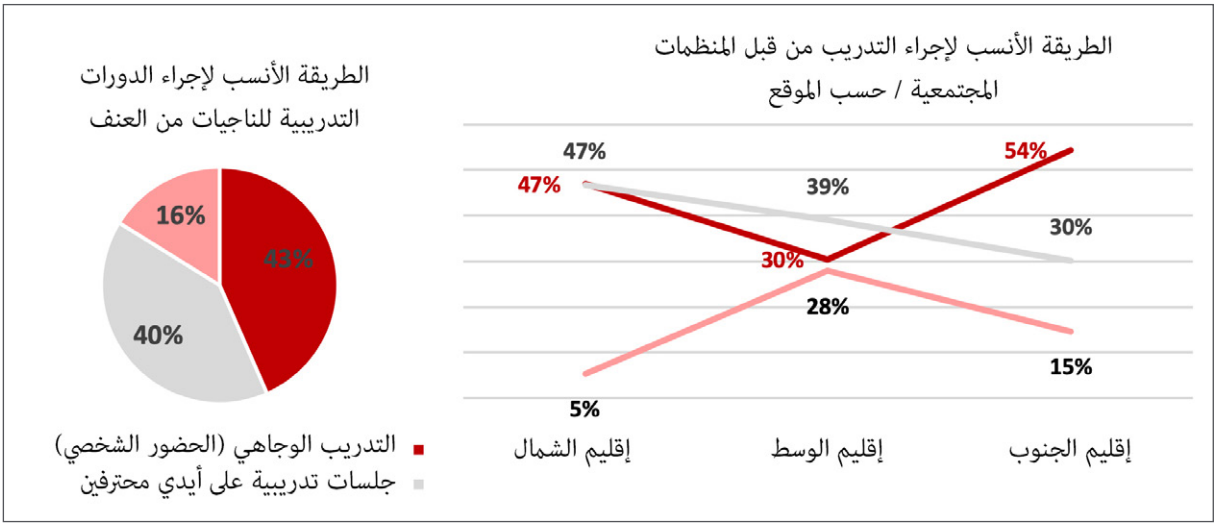

سؤال: ما الطريقة الأنسب لإجراء التدريب للناجيات من العنف؟

الإبلاغ عن حالات العنف الأسري من منظور المجتمع

تشير المجتمعات المحلية إلى أن الخوف يقلّص من استعداد المرأة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري، ويمكن أن يُعزى رفض الإبلاغ عن العنف ضد المرأة إلى الأعراف الاجتماعية والثقافة، وخشية التعرض للانتقام، والتماسك الأسري وحضانة الأطفال، وقلة الوعي والثقة بإدارة حماية الأسرة والأحداث. أيضاً، قد يكون الفقر من الأسباب الأخرى لعدم الإبلاغ عن العنف ضد المرأة.

الأعراف المجتمعية والثقافة

تلعب الثقافة والتقاليد دوراً حاسماً في المجتمعات الأردنية، وهو ما يشكل الأعراف الاجتماعية غالباً. تعيش النساء في الأردن في مجتمع يطغى عليه الطابع السلطوي إذ تنتشر ثقافة العيب ويُنظر إلى الطلاق على أنه عار على النساء وعائلاتهن. بحسب إحدى المشاركات، «تخشى المرأة البيئة المحيطة بها وكذلك الثقافة والأعراف الاجتماعية؛ إذ يترعرع الأفراد منذ نعومة أظافرهم على هذه الثقافة وتُعتبر ثقافة العار من المحظورات.» تبعاً لذلك، عندما تُطلّق المرأة عادة ما يحكم عليها المجتمع سلباً لا على زوجها.

التماسك الأسري وحضانة الأطفال

ينطوي التماسك الأسري على عائلة المرأة المباشرة مثل الوالدين والأخوة والاخوات والأبناء، ولا تكون المرأة مستعدة للإبلاغ عن حالتها «خوفاً من خسارة أبنائها وعائلتها» بحسب إحدى المشاركات. وغالباً ما تمتنع النساء عن الإبلاغ عن حالاتهن للسلطات لتجنب ضغوط الوالدين ورد فعل الأسرة (والذي يتمثل في مقاطعتها غالباً). كما تُحجم المرأة في أغلب الأحيان عن الإبلاغ عن الحالات بسبب مخاوف تتعلق بحضانة الأطفال؛ وذلك إذا ما أدى الإبلاغ عن حالة ما إلى وقوع الطلاق أو الانفصال فقد تخسر المرأة الوصاية على أبنائها، ونتيجة لما سبق، فقد تبقى المرأة تعيش في منزل مسيء.

خشية الانتقام

قالت إحدى المشاركات إن النساء يترددن في التقدم ببلاغ خشية التعرض للانتقام والتهديدات، «حتى لا تتفاقم المشاكل بعد التبليغ عن الحالة.» بشكل عام، تخشى الناجية من العنف أن يلحق بها الأذى على يد المعتدي عليها، أو حتى على يد أفراد أُسرتها، مثل القتل أو الإصابة الدائمة أو التسبب بإساءة أكبر.

قلة الوعي بإدارة حماية الأسرة والأحداث والثقة بها

غالباً ما تتردد ضحايا العنف الأسري في تقديم الشكاوى بسبب قلة المعرفة بخدمات إدارة حماية الأسرة وإجراءاتها، إذ قالت إحدى المشاركات بأن «بعض النساء لا يعرفن كيفية تقديم الشكوى ومكان تقديمها.» كما لا يثق بعض الأشخاص بحفاظ الإدارة على سرية الهوية أو بآلية الحماية الخاصة بها، وهو عنصر آخر يحول دون تقدم الضحايا بالشكوى. وقد تكون النظرة إلى إدارة حماية الأسرة سلبية باعتبارها مكاناً يُدمر تماسك الأسرة ويخون السرية، ما يُعرض الأفراد للخطر. يبدو هذا التصور أكثر وضوحاً بين اللاجئات السوريات اللاتي لا يعتقدن بأن القوانين والإجراءات توفر لهن الحماية.

سوء الوضع الاقتصادي

يُعتبر الوضع الاقتصادي عنصراً آخر قد يردع النساء عن الإبلاغ عن حالات العنف الأسري. ويقل احتمال إبلاغ الناجيات من العنف الأسري، ممن يعانين من وضع اقتصادي سيئ، عن حالات العنف التي يتعرضن لها بحسب نقاشات مجموعات التركيز. وغالباً ما يُعزى ذلك إلى العجز عن الوصول إلى مصدر دخل مستدام، فضلاً عن الافتقار إلى السكن المناسب، وهو ما يدفع المرأة إلى تحمل العنف الذي تتعرض له في المنزل لضمان إعالة أطفالها مالياً.

عدم الإفصاح - هو العرف السائد في حالات العنف الأسري

تنظر قرابة ثلثي المشاركات إلى الإبلاغ عن الحوادث عن طريق تقديم الشكاوى إلى السلطات المعنية على أنه دافع محتمل لزيادة مستوى العنف الأسري. يُعتبر العنف الأسري تجربة خاصة وحساسة للغاية بالنسبة للعائلات. وفضلت نحو نصف المشاركات (44.64%) عدم مشاركة أي تجربة عنف تعرضن لها منذ بلوغهن سن الخامسة عشرة. وفقاً لدراسة نشرتها دورية «بي إم سي للصحة العامة BMC» 2020 «وصفت النساء مشاعر الحرج والعار نتيجة الإفصاح عن الحالات، ما يعكس أن العنف الأسري يُعتبر مسألة خاصة وأن مشاركة التجارب مع الآخرين أمر لن يكون مقبولاً.» (Shaheen وآخرون، 2020)

تُفضل الناجيات من العنف الأسري التزام الصمت بشأن حالات العنف التي يتعرضن لها على التقدم ببلاغ. «الأسرار تخلق الخوف والعار». (Jackson، 2008) وذكرت غالبية المشاركات المشمولات في الدراسة الاستطلاعية ممن تعرضن لعنف أسري (53.68%) أنهن لم يُفصحن عن الحادثة التي تعرضهن لها لأي شخص. اختارت معظم المشاركات التزام الصمت بشأن العنف الذي تعرضن له، في حين لم ترغب أخريات، نصفهن تقريباً (50%) في الإبلاغ عن حالاتهن بل تعاملن معها بأنفسهن، فيما اعتبرت شريحة صغيرة (17%) الحادثة التي وقعت لهن بسيطة، لذلك اعتقدن أنه لا ينبغي عليهن الإبلاغ عنها، بينما رأت 27% منهن وجوب بقاء الحادثة طيّ الكتمان لتجنب العار أو الإحراج. إضافة إلى ما سبق، خشيت مشاركة واحدة من بين عشر مشاركات التعرض للانتقام على يد ذلك المعتدي عليها، الأمر الذي دفعها لعدم الإبلاغ عن حالتها.

وتشير النتائج إلى أن الأفراد يفضلون التزام الصمت على الإبلاغ عن حالات الإساءة ما يعكس بدوره الحاجة إلى توفير حيز آمن للأفراد للإبلاغ عن حالاتهم وتوعية النساء بأهمية الإبلاغ عن حالات العنف الأسري.

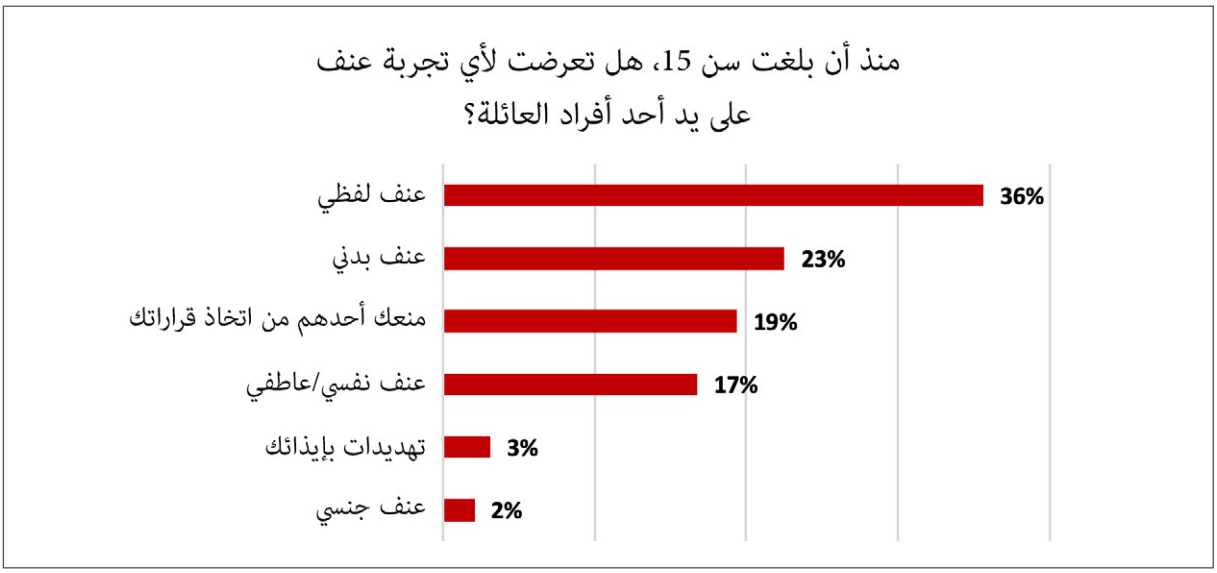

سؤال: منذ أن بلغتِ سن 15، هل تعرضت لأي تجربة عنف على يد أحد أفراد العائلة؟

ولم تُخبر أكثر من نصف المشاركات ممن تعرضن للعنف الأسري (53.68%) أحداً عن تجربتهن، كما اختارت معظم المشاركات التزام الصمت حيال العنف الذي واجهنه، وفضلت نصفهن تقريباً (50%) التعامل مع الحادثة بأنفسهن. وبررت شريحة صغيرة (17%) الحادثة التي تعرضن لهن على أنها بسيطة، وبالتالي فقد اعتقدن أنه لا ينبغي عليهن الإبلاغ عنها، في حين شعرت 27% منهن بوجوب أن تبقى الحادثة طيّ الكتمان لتجنب العار أو الإحراج. وخشيت مشاركة واحدة من بين عشر مشاركات التعرض للانتقام على يد المعتدي عليها، الأمر الذي دفعها إلى عدم الإبلاغ عن حالتها.

تشير النتائج إلى أن الأفراد يفضلون التزام الصمت على الإبلاغ عن حالات الإساءة ما يعكس بدوره الحاجة إلى توفير حيز آمن للأفراد للإبلاغ عن حالاتهم وتوعية النساء بأهمية الإبلاغ عن حالات العنف الأسري.

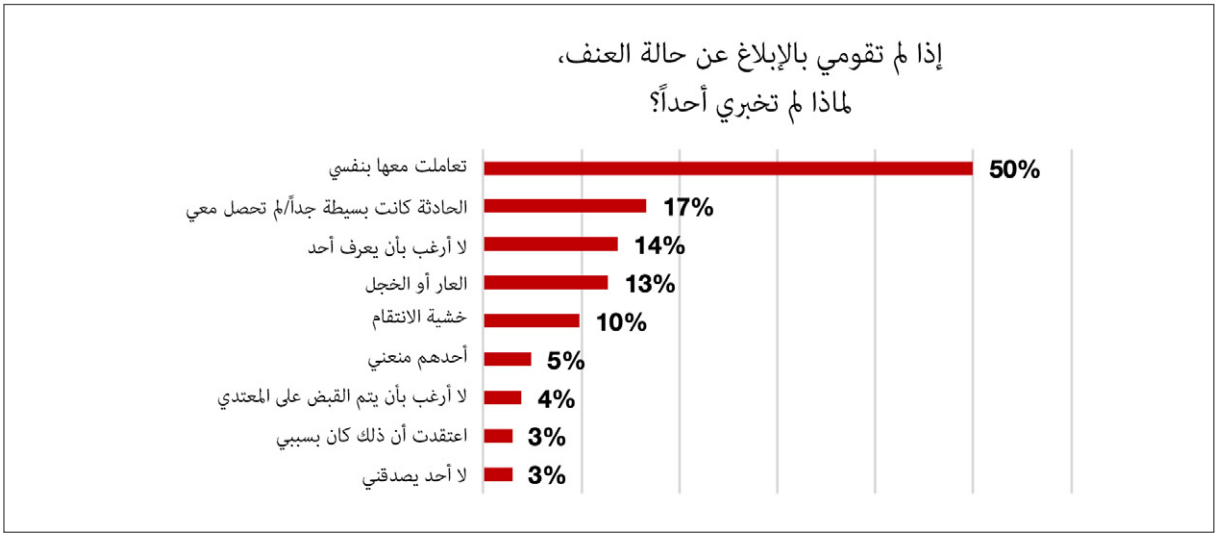

سؤال: إذا لم تقومي بالإفصاح عن حالة العنف، لماذا لم تخبري أحداً؟

تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على العنف الأسري

سوء الأوضاع الاقتصادية دافع للعنف الأسري

إن العنف الأسري أزمة مستمرة منذ ما قبل اندلاع جائحة كورونا، لكن لوحظ وجود زيادة كبيرة في عدد الحالات المُبلغ عنها خلال الجائحة. يُعدّ سوء الأوضاع الاقتصادية وزيادة أعباء أرباب الأُسر من العوامل الرئيسية التي تُسهم في العنف الأُسري؛ فعند وقوع الجائحة، فقد الكثير من الأشخاص وظائفهم، كما انخفضت الأجور، الأمر الذي زاد من الضغط والمسؤوليات الواقعة على أرباب الأسر الذين عجزوا عن إعالة عائلاتهم ودفع الفواتير المترتبة عليهم. وعلى الرغم من تقديم الحكومة أشكالاً مختلفة من المساعدة المالية، إلا أن بعض الأفراد لم يكونوا مؤهلين للحصول عليها أو أنها لم تكن كافية لإعالة أُسرهم.

مثال

قالت إحدى المشاركات: «إن الفقر والعوز سبب رئيسي للعنف، ويولّد المشاكل، ويؤدي إلى العنف ضد المرأة والأطفال في بعض الحالات. لذلك يُعد الجانب الاقتصادي خلال كورونا سبباً في زيادة حالات العنف خاصة عندما يفقد الأفراد وظائفهم ويواجهون الالتزامات، وهذا غالباً ما يؤدي إلى شعور المرء بالضغط فيقوم بالتنفيس عنه بممارسة العنف ضد أسرته.»

تأثير جائحة كوفيد-19 على الصحة النفسية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تصعيد التوترات بين أفراد الأسرة. فبينما كان الأفراد، وخاصة الرجال، يقضون معظم وقتهم في العمل قبل انتشار الجائحة، أجبرت القيود المفروضة العائلات على التزام المنزل. لم يكن الناس معتادين على البقاء في منازلهم، وأصبح من المفروض على الأُسر الآن قضاء المزيد من الوقت مع بعضهم بعضاً، ما دفع الأزواج للشعور بمزيد من التوتر والمسؤوليات، وبدأت الخلافات الأُسرية تتصاعد. وقد كان هناك احتمال كبير لوقوع النزاعات في العائلات، الأمر الذي زاد أيضاً من احتمالية حدوث العنف الأسري. وفقاً للعديد من مقدمي المعلومات الرئيسيين، كان العنف اللفظي أكثر أشكال العنف الأسري شيوعاً خلال الجائحة. ومن المثير للاهتمام أن الكثيرين اعتبروا أن العنف اللفظي هو وسيلة عادية للتأقلم مع الضغوطات التي فرضتها الجائحة والآثار المترتبة عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

رفع الوعي بمقدمي الخدمات وبناء الثقة فيهم

يُثني نقص المعرفة بسياسات مقدمي الخدمات وإجراءاتهم الضحايا عن تقديم الشكاوى. قد تكون الأُسر على دراية بوجود إدارة حماية الأسرة، لكن غالباً ما تعوزها الدراية بالخدمات التي تقدمها الإدارة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، أو بدورها في حماية ضحايا العنف الأُسريّ. من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ستكون إدارة حماية الأسرة قادرة على تعزيز الوعي بعملها وتمكين الوصول إلى خدماتها في مناطق أوسع، ما يسمح لمنظمات المجتمع المدني بإحالة الحالات إلى إدارة حماية الأسرة فضلاً عن تزويد الإدارة بمواد الاتصال التي تساعدها في الوصول إلى المجتمعات المحلية.

أعرب المستجيبون عن مفاهيم خاطئة وبعض التصورات السلبية فيما يتعلق بإدارة حماية الأسرة، إذ يعتقدون بأن الإدارة لا تحترم السرية ولا توفر الحماية المناسبة للضحايا. كما أظهرت الردود أن الصور النمطية والمفاهيم الثقافية الخاطئة، التي تشترك فيها الجهات المعنية كلها، بمن فيهم مقدمو الخدمات والعائلات وأولئك الذين يقدمون الدعم الوثيق للضحايا، تحدّ من محاولات الضحايا السعي للحصول على خدمات الإدارة.

يتعيّن على مقدمي الخدمات، ولاسيما إدارة حماية الأسرة، بناء الثقة في خدماتهم والتعريف بإجراءاتهم ومبادئهم على نطاق أوسع. ينبغي أن تتمكن ضحايا العنف الأُسريّ من تقديم الشكاوى بأمان وفي أجواء تسودها الثقة. كما ينبغي على إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات التعريف بآلية عملهم، بما في ذلك عملية تقديم الشكاوى، كما يجب على موظفيهم الالتزام بها لخلق بيئة آمنة. وإذا ما تم بناء الثقة وضمان الحفاظ على السرية سيشجع ذلك النساء للتحدث عن قضاياهن وستثق المزيد من الضحايا بجودة الخدمات التي قد يسعين للحصول عليها. كما أشار المستجيبون إلى الخوف من التعرض للانتقام باعتباره عائقاً أمام الإبلاغ عن العنف الأُسريّ، وهو ما يُحتّم على إدارة حماية الأسرة، بوجه خاص، تحسين خدمات الحماية لديها، وضمان السرية وتوفير تدريب أفضل لموظفيها العاملين داخل عمان وخارجها.

فهم احتياجات ضحايا العنف الأُسري والعمل نحو التمكين الاقتصادي بوصفه إجراء لتخفيف المخاطر

أشار المستجيبون إلى أهمية وصول إدارة حماية الأسرة ومنظمات المجتمع المدني التي تساعد الناجيات من العنف الأُسري إلى فهم أفضل لاحتياجات الناجيات. وشملت الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها، استناداً إلى وجهات نظر السكان المحليين، تقديم دعم نفسي أفضل من خلال تعزيز قدرة إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات عبر تدريب الموظفين و/أو تكليف أخصائيين نفسيين لتقديم الخدمات. كما تكررت الإشارة إلى التمكين الاقتصادي عبر توفير فرص العمل والمساعدات النقدية، إذ يمكن لذلك أن يكون طريقة للتصدي لهيكل علاقة القوة غير المتكافئة داخل الأُسر الذي يحدّ من عملية صنع القرار بالنسبة للمرأة. وعليه، يجب إعطاء الأولوية للتمكين الاقتصادي لمنع الأزواج وأفراد العائلة الذكور من التحكم في دخل المرأة المادي. وعلاوة على ذلك، أكدت عدة مجتمعات على أهمية مساعدة الناجيات من العنف الأُسري بتقديم المشورة والدعم القانونيين لاسيما في قضايا الطلاق أو التنازل عن الحضانة.

كما تبيّن من الردود أن الأفراد لا يعترفون دائماً بجميع أشكال العنف، إذ يُرى أن ما يستدعي الاستجابة والخدمات هو العنف الجسدي فقط. بل ذُكر أيضاً أن بعض النساء قد «يُبالغن في رد فعلهن» ويعُرضن تماسك الأسرة للخطر من خلال تقديم الشكاوى. كما أُشير إلى أن الخوف من الطلاق ووصمة العار المرتبطة به يحدّان من خيارات الضحايا.

لذا، من الضروري الاستمرار في رفع الوعي بالعنف الأُسريّ وأنواعه وآثاره وأسبابه الجذرية، وأيضاً التوعية بالعدالة بين الجنسين لتحسين الاستجابة لاحتياجات الناجيات من العنف الأُسريّ، لاسيما وأن التصورات المجتمعية والأُسرية تستمر في بثّ الآراء المتحفظة التي تحدّ من فرص الناجيات من الفرار من دائرة العنف المفرغة.

بناء شبكة لتمكين النساء من مكافحة العنف الجندري

لا يزال يُنظر إلى العنف الأُسريّ بوصفه قضية حساسة للغاية في المجتمع الأردني، وتُحجم النساء عن الإبلاغ عنه بسبب عوامل مثل الأعراف الاجتماعية، والخوف من التعرض للانتقام، والحفاظ على التماسك الأُسري والتحديات الاقتصادية. وأشار المستجيبون إلى أن الناجيات يلتجئن إلى أفراد من عائلاتهن طلباً للمساعدة والدعم وذلك رغبة منهنّ في الحفاظ على السرية وعدم تعريض تماسك أُسرهن للخطر.

من شأن تأسيس شبكة لتمكين النساء من مكافحة العنف الجندري خلق بيئة آمنة ومريحة تتمكن فيها النساء من مناقشة العنف الذي يتعرضن له ومساندة بعضهنّ بعضاً. وعلاوة على ذلك، يمكن للشبكة أن تعمل بمثابة منصة للنساء لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالعنف الأُسريّ، وطرق مكافحته وتقليص مخاطر حصوله في بيئة موثوقة وآمنة.

ولا بدّ من تأسيس هذه الشبكات على المستوى المحلي وإطلاق حوار حول الدعم والوصول إلى الخدمات والوقاية والتخفيف من المخاطر بناءً على واقع الناجيات المحليات، إذ يمكن للشبكات التواصل مع المنظمات الوطنية والتحالف الوطني (جوناف) في بُنية مثالية من شأنها المساعدة في التوعية بحقوق المرأة، والدعوة إلى العدالة بين الجنسين، وإنفاذ القوانين وتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف الأُسري وتحسين الوصول إلى الخدمات من خلال حماية حقوق المرأة، بما في ذلك حقوق الأمهات اللاتي غالباً ما يتحمّلن العنف الأُسريّ خشية خسارة حضانة أطفالهن.

المراجع

- 1993. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي.
- 2008. العنف ضد المرأة: تقييم الوضع في الأردن. الأمم المتحدة.
- منظمة الصحة العالمية. 2021. العنف ضد المرأة. متاح على: -ecneloiv/liated/steehs-tcaf/moor-swen/tni.ohw.www//:sptth nemow-tsniaga
- 2020. الجرائم في الأردن *2016-2020*. متاح على: https://psd.gov.jo
- مديرية الأمن العام الأردن. 2020. الجرائم في الأردن *2016-2020*. متاح على: oj.vog.dsp//:sptth
- منير ادعيبس، 2020. تضامن : جريمة قتل "أحلام" لم تكن الأولى ولماذا لن تكون الأخيرة؟... أصبحت منازلنا أكثر هشاشة وأقل أماناً لنسائها وفتياتها وأطفالها. [مدونة] جمعية معهد تضامن النساء الأردني *SIGI*، متاح على https://www.sigi-jordan.org/?p=8555.
- قانون الحماية من العنف الأسري رقم *15* لسنة *2017*.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2019. مسح السكان والصحة الأسرية لعام *2017-18*.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020. دراسة حول أثر جائحة كورونا في مجالات الصحة والعنف الأسري والاقتصاد في الأردن بحسب النوع الاجتماعي. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016. قياس انتشار العنف ضد المرأة: مصطلحات رئيسية.UNFPA
- دورية «بي إم سي» للصحة العامة وحقوق الإنسان، 2019. انتشار عنف الشريك الحميم ضد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية *(Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review)*. BMC.
- يوروميد، 2020. المرأة الأردنية: عنف متواصل وحماية غائبة. المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.
- مهند النسور، ومروان خواجة، وغادة الكيالي، 2009. العنف الأسري ضد المرأة في الأردن: دليل من العيادات الصحية *(Domestic Violence against Women in Jordan: Evidence from Health Clinics)*.
- المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة، 2016. الإطار الوطني لحماية الأسرة ضد العنف الأسري.
- قانون الحماية من العنف الأسري رقم *15* لسنة *2017*.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2019. مسح السكان والصحة الأسرية لعام *2017-18*.
- المجلس الوطني الأردني لشؤون الأسرة، 2016. الإطار الوطني لحماية الأسرة ضد العنف الأسري.
- دورية «بي إم سي» للصحة العامة وحقوق الإنسان، 2019. انتشار عنف الشريك الحميم ضد المرأة في العالم العربي: مراجعة منهجية *(Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review)*. BMC.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2019. مسح السكان والصحة الأسرية لعام *2017-18*.
- نيكي آلي جاكسون، 2008، موسوعة العنف الأسري (*Encyclopedia of domestic violence*)، Routledge، ص. 562
- ماري إلسبيرغ، ولوري هايز ، 2001. البحث في العنف ضد المرأة (Ellsberg, M. and Heise, L., 2001. *Researching violence against women)*. الطبعة الأولى، منظمة الصحة العالمية.

- سكايلاب ساهو، 2020. النوع الاجتماعي والحكومة: مبادرات قانونية وسياساتية في الهند *(Gender, Violence and Governmentality: Legal and Policy Initiatives in India)*. Sahu, S., 2020.
- تود شاكلفورد، 2021. دليل العنف الأسري. الطبعة الثانية *(The SAGE Handbook of Domestic Violence)*. SAGE Shackelford, T., 2021.
- ميشيل بالودي، وبرينا كواتس، 2011. المرأة كقيادية تحول: الصور النمطية الثقافية والتنظيمية.... *(Women as Transformational Leaders: Cultural and organizational stereotypes)* 2011. سانتا باربرا، كاليفورنيا: برايغر. Coates, B. and Paludi, M.,
- 1993. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي.
- مديرية الأمن العام mosd.gov.jo (التاريخ غير محدد). قانون الحماية من العنف الأسري رقم *15* لسنة *2017*. [عبر الإنترنت] متاح على: http://www.mosd.gov.jo/ui/arabic/ShowContent.aspx?ContentId=80.
- جريدة الرأي. 2021. «مسارات الأردنية»: كيف يمكن التصدي للعنف الأسري اجتماعياً وتشريعياً؟
- أميرة شاهين، ولورين باكتشوس، وسوزي أشقر، وعبد السلام الخياط، وماغي إيفانز، ومانويلا كولومبيني، وجين فيدير، 2020. العوائق أمام كشف المرأة عن العنف الأسري في الخدمات الصحية في فلسطين: دراسة قائمة على مقابلات نوعية. [عبر الإنترنت] دورية بي إم سي للصحة العامة. متاح على: https://bmcpublichealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12889-020-09907-8.
- https://psd.gov.jo (التاريخ غير محدد) إدارة حماية الأسرة والاحداث. [عبر الإنترنت] متاح على: https://psd.gov.jo/en-us/psd-department-s/family-and-juvenile-protection-department.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. الأردن عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم القوانين المؤثرة على عدالة النوع الاجتماعي والحماية من العنف الجندري. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملحق: تعريفات وتصنيفات العنف الأسري

حددت تصنيفات الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأُسري أربعة أنواع رئيسية للعنف الأسري وهي كما يلي:

- العنف الجسدي: استخدام القوة الجسدية أو التهديد باستخدامها، الذي قد تنتج عنه إصابة جسدية أو أذى جسدي؛ ومن أمثلته الضرب أو الجرح أو اللكم أو العض أو الحرق بإلقاء مواد حارقة أو كاوية أو مشوّهة، ويشمل أيضاً أي أفعالٍ أخرى قد تُلحق الأذى المادي بالجسد.
- العنف الجنسي: العنف الناتج عن نشاط أو سلوك جنسي، بما فيه الاعتداء أو التحرش الجنسي والإغواء الجنسي والإكراه عليه.
- العنف النفسي: هو العنف الذي ينتج عنه اضطراب في السلوك العقلي أو يسبب ألماً نفسياً أو عاطفياً، مثل الإهانة، أو الشتم، أو التحقير، أو التخويف، أو العزل عن الأهل والأصدقاء، أو الحرمان التعسفي من الحريات، وغير ذلك.
- الإهمال: هو الفشل في الوفاء بالتزامات الشخص أو بواجباته تجاه أي فردٍ في الأسرة مع الاستطاعة، ويشمل عدم تقديم الرعاية النفسية والصحية، وعدم توفير الحاجات الأساسية، مثل الطعام واللباس والمأوى والصحة والتعليم.

ويشمل تصنيف آخر للعنف الأسري وفقاً للجهات الفاعلة الدولية:

- العنف الجنسي: «يشير هذا إلى ممارسة الجنس بالإكراه أو الاغتصاب؛ وقد يكون على يد شخص تعرفه المرأة (الشريك، أو أحد أفراد العائلة أو صديق أو أحد المعارف) أو على يد شخص غريب». (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016)
- عنف الشريك الحميم: «يشير إلى فعل عنف أو إساءة مستمر أو سابق على يد شريك حميم أو سابق -زوج أو صديق أو حبيب، إما في الوقت الحاضر أو في السابق». (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016)
- العنف الجسدي: «يشمل التسبب في إصابة أو إلحاق أذى جسدي، على سبيل المثال، عن طريق الضرب أو الركل أو اللكم أو الدفع أو الإيذاء بسلاح.» (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016)
- الإساءة الاقتصادية: «مثل منع المرأة من معرفة/الوصول إلى دخل الأسرة و/أو منعها من العمل خارج المنزل». (BMC، 2019)
- العنف القائم على النوع الاجتماعي: «يُشير إلى أفعال العنف المرتكبة عمداً ضد المرأة، مثل التحرش الجنسي والاغتصاب والعنف الأسري وغيرها الكثير.» (المرصد الأورومتوسطي، 2020)

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development